

مطبوعات المجمع

آثار الشيخ العلامة

عبد الرحمن بن يحيى المعلمي

(٣٠)

مجموع رسائل النحو واللغة

تأليف

الشيخ العلامة عبد الرحمن بن يحيى المعلمي اليماني

١٣١٢هـ - ١٣٨٦هـ

تحقيق

أسامة بن مسلم الحازمي

وفق المنهج المعتمد من الشيخ العلامة

بكر بن عبد الله أبو زيد

(رحمه الله تعالى)

تمويل

مؤسسة سليمان بن عبد العزيز الراجحي الخيرية

دار عالم الفوائد

للنشر والتوزيع


بسم الله الرحمن الرحيم

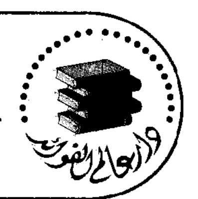
راجع هذا الجزء

مُحَمَّد أجمل الإصلاحي

مُحَمَّد عُزَير شمس



الطبعة الأولى ١٤٣٤هـ



دار عالم الفوائد للنشر والتوزيع
مكة المكرمة ـ هاتف ٥٤٧٣١٦٦ - ٥٣٥٣٥٩٠ فاكس ٥٤٥٧٦٠٦

الصف والإخراج دار عالم الفوائد للنشر والتوزيع

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَٰنِ الرَّحِيمِ

الحمد لله المتفرّد بالكمال، ذي الجلال والإكرام، القائل في محكم الفرقان: ﴿يُؤْتِي الْحِكْمَةَ مَن يَشَاءُ ۚ وَمَن يُؤْتَ الْحِكْمَةَ فَقَدْ أُوتِيَ خَيْرًا كَثِيرًا ۗ﴾ [البقرة: ٢٦٩]، والصلاة والسلام على سيد الأنام القائل ـ فيما رواه الشيخان ـ: «**من يرد الله به خيرًا يفقِّهْهُ في الدين**» صلوات الله وسلامه عليه وعلى آله وأصحابه وأتباعه إلى يوم الدين.

أما بعد:

فمما لا ريبَ فيه أن الله تبارك وتعالى قسم العلوم على الخلق كما قسم أرزاقهم، وجعل حظوظهم منهما متفاوتة، ودرجاتهم متباينة، فمنهم الغني في علمه وماله، ومنهم الفقير فيهما، ومنهم الغني في أحدهما الفقير في الآخر، وهذه سنّتُه الكونية الشرعية مذ خلق الإنسان إلى أن تنقضي الدنيا وتزول، يفتح على مَن يشاء من المتأخرين ويخصه من لدنه علمًا، كما فتح على بعض المتقدمين وخصَّهم بما شاء من العلم والفضل، والإنصاف أنَّ تقدّم الزمان وتأخره ليس برهانًا على الأفضلية حاشا القرون الثلاثة المفضلة، قال الجاحظ: «وكلامٌ كثير قد جرى على ألسنة الناس وله مضرة شديدة، وثمرة مُرَّة، فمِن أضرِّ ذلك قولهم: «لم يدع الأوَّل للآخر شيئًا» قال: فلو أنَّ علماء كل عصر مُذْ جرت هذه الكلمة في أسماعهم تركوا الاستنباط لِمَا لم يَنْتَهِ إليهم عمَّن قبلهم، لرأيتَ العلم مختلًّا. واعلم أنَّ العلم إنَّما هو معدن، فكما أنَّه لا يمنعك أنْ ترى ألوف وِقْرٍ قد أخرجت من معدن تبْرٍ أن

تطلب فيه، وأنْ تأخذ ما تجدُ ولو كقدْرِ تُومة[1]، كذلك ينبغي أن يكون رأيك في طلب العلم»[2].

ومما يَحسُن إيراده ههنا الرسالة التي كتبها ابن فارس الإمام اللغوي ـ صاحب المجمل والمقاييس ـ لأبي عمرو محمد بن سعيد الكاتب حينما أنكر على أبي الحسن العجلي تأليفه كتابًا في الحماسة يضاهي به حماسة أبي تمام فقال له ـ كما في «يتيمة الدهر» للثعالبي (٢/ ٢١٤) ـ: «... فماذا الإنكارُ؟! ولمهْ هذا الاعتراضُ؟! ومَنْ ذا حَظَر على المتأخِّر مضادَّة المتقدّم؟ ولِمهْ تأخذ بقول مَنْ قال: «ما ترك الأول للآخر شيئًا» وتدعُ قول الآخر: «كم ترك الأول للآخر»، وهل الدنيا إلا أزمان، ولكلِّ زمانٍ منها رجال؟ وهل العلوم بعد الأصول المحفوظة إلا خطرات الأوهام ونتائج العقول؟ ومَنْ قَصَر الآداب على زمانٍ معلوم، ووَقَفها على وقتٍ محدود؟

ولمهْ لا ينظر الآخِر مثلما نظر الأول حتى يؤلِّف مثل تأليفه، ويجمع مثل جمعه، ويرى في كلِّ مَثَلٍ رَأْيه؟

وما تقول لفقهاء زماننا إذا نزلت بهم من نوادر الأحكام نازلةٌ لم تَخطر على بال مَن كان قبلهم؟

أَوَ ما علمتَ أنَّ لكل قلب خاطرًا، ولكلّ خاطرٍ نتيجة؟ ولِـمَهْ جاز أنْ يقال بعد أبي تمام مثل شعره ولم يَجُزْ أنْ يؤلَّف مثل تأليفه؟! ولِـمَهْ حجَّرتَ

(١) التومة: اللؤلؤة، جمعها تُوْمٌ، وتُومٌ. كما في القاموس.

(٢) نقل كلام الجاحظ الإمام عبد القاهر الجرجاني في «دلائل الإعجاز» (ص٢٩٢)، وانظر ما قاله ابن قتيبة في «الشعر والشعراء» (١/ ٦٣).

واسعًا وحظرتَ مباحًا وحرَّمتَ حلالاً، وسددتَ طريقًا مسلوكًا؟...»[1].

وهذا المجموع اللغوي أثر من آثار العلَّامة الشيخ عبد الرحمن بن يحيى المعلِّمي ـ رحمه الله رحمة واسعة ـ مِن أكابر العلماء في القرن الرابع عشر، قد بلغ من العلم أطْوَرَيْه[2]، وإنَّه لذو بَزْلاء[3]، وإنَّه لنِقابٌ[4]، وإنَّه لشرَّاب بأَنْقُع[5]، وإنَّه ليصدق عليه قول أكثم بن صيفي: «الأمور تَشَابَهُ مُقْبلةً، ولا يعرفها إلا ذو الرأي، فإذا أدبرت عرفها الجاهل كما يعرفها العاقل».

والشيخ المعلِّمي قد اهتم بفن العربية في بواكير طلبه العلم وأحبها حبًّا خالط لحمه ودمه؛ إذ كان يؤلف وينسخ في النحو وهو دون العشرين كما في رسالة الحقائق الآتية حيث انتهى منها عام (١٣٣٢هـ)، واللطيفة البكرية قد انتهى منها ناسخها عام (١٣٣٧هـ)، ونسخ شرح التحفة الوردية لابن الوردي ـ وهي منظومة في النحو معروفة شرحها ابن الوردي نفسه ـ نسخها عام (١٣٣٤هـ)؛ إذْ قال في خاتمتها[6]: «تمت كتابته في النصف الثاني من السدس الأول من النصف الثاني من الثلث الثاني من الخمس الخامس من النصف الأول من الربع الأول من الثلث الأول من عام يا سلام بحسن

(١) انظر بقية الرسالة في «اليتيمة» (٢/ ٢١٤).

(٢) بكسر الراء وفتحها: أي أقصاه.

(٣) البزلاء: الرأي الجيد الصواب المحكم.

(٤) النقاب ـ بالتخفيف ـ: الرجل الفطن الذكي الفهم.

(٥) يضرب لمن جرَّب الأمور.

(٦) كما في الكشكول الآتي وصفه، وهي موجودة فيه (ص٥٨ ـ ١١٠).

الختام (١٣٣٤هـ)، ثم ذكر أنه كاتبها لنفسه وأنه راجي رحمة ربه إذا حلَّ رمسه... وذكر دعاءً طويلاً فيه ابتهال.

ونسخ الزنجانية في الصرف هو وأخوه محمد في سنة (١٣٣٠هـ)[1].

فالعربية من أول العلوم التي تلقَّاها بعد كتاب الله، فتدرج فيها حتى بلغ قاموس هذا الفن وقعره وأضحى من كبار علماء العربية في القرن الماضي، وإن كان جلُّ الناس عرف الشيخ محدِّثًا عالمًا بفن العلل والرجال إلا أن عِلْم الشيخ في العربية يضاهي علمه بالحديث ورجاله، قال العلَّامة العمودي ـ عندما ترجم له في بعض مجاميعه المخطوطة ـ: «لازَمَ المدارس العلمية والرشدية، وحاز العلم، وعلوم العربية، وتوحَّد في علم الإنشاء واللغة»[2].

ولئن كان المعلمي ـ رحمه الله ـ من متأخري علماء العربية فلم يكبّلْه زمانه، ولم يقفْ ذهنه عند بعض القضايا النحوية والمسائل اللغوية التي استقرت رَدَحًا من الدهر في كتب الفنّ، بل غدا يناقش مسائل كان يستشكلها فيُبْدي رأيه فيها بمقتضى الصناعة النحوية واللغوية، وتارة يذهب إلى قولٍ لم يُسبَق إليه، وهذا تجده واضحًا في رسالة الطرائف، وفي تصريف (ذو)، وفي الرسالة السابعة وهو إشكال صرفي، وفي الخاطرة التي في قول الشاعر: «ولكنني من حبها لعميد»، وفي مسألة المعارف، فهو ـ رحمه الله ـ قد أخذ بقول القائل: «كم ترك الأول للآخر».

---

(١) انظر: الكشكول (ص١٨٩ ـ ٢٠٣).

(٢) نقله د/ عبد الله أبو داهش كما في مجلة عالم الكتب ع(٢) سنة (١٤١١هـ) شوال (ص١٨٥).

وسوف أتعرض هنا لبعض جهود الشيخ المعلِّمي رحمه الله في علوم العربية، وذلك بثلاثة أمور:

الأول: مؤلفاته.

الثاني: تحقيقاته لكتب العربية.

الثالث: نماذج من كلامه في المسائل اللغوية مع ذكر بعض ترجيحاته.

أولاً: مؤلفاته:

١- اللطيفة البكرية والنتيجة الفكرية في المهمات النحوية.

٢- طرائف في العربية.

٣- الحقائق النحوية.

٤- مختصر شرح ابن جماعة على القواعد الصغرى لابن هشام.

٥- نظم قواعد الإعراب الصغرى.

٦- تلخيص الثمرات الجنية في الأسئلة النحوية للشيخ محمد جمال بن محمد الأمير المالكي (غير كامل).

٧- تعليقات على متن الأجرومية (غير كامل).

٨- اختصار كتاب درة الغواص للحريري.

٩- مختصر متن الكافي في العروض والقوافي.

١٠- مقالات متنوعة في النحو واللغة وبعض الإعرابات والمسائل المشكلة، وأنظام لغوية.

ثانيًا: تحقيقاته لكتب اللغة العربية:

عمل المعلِّمي على تصحيح الكتب عندما كان ضِمْنَ الفريق العامل في مطبعة مجلس دائرة المعارف العثمانية بحيدر آباد الدكن ـ في الهند ـ قرابة خمسة وعشرين عامًا عاكفًا على التصحيح والتحقيق والتنقيح، فكان في بعضها مشاركًا لبعض العلماء في تصحيح كتاب ما، وكان في بعضها منفردًا، ولنقتصر هنا على ذكر الكتب اللغوية:

١ ـ **الأمالي الشجرية**، لأبي السعادات ابن الشجري.

طُبع بالهند في دائرة المعارف سنة (١٣٤٩هـ) ويقع في جزئين بتصحيح وتعليق الشيخ عبد الرحمن بن يحيى اليماني، والسيد زين العابدين الموسوي.

٢ ـ **كتاب المعاني الكبير**، لابن قتيبة الدينوري.

وقد صحح الكتاب أولاً العلَّامة المستشرق سالم كرنكو، وبعث بالنسخة إلى دائرة المعارف بعد أن شرح لهم ما قاساه من سقم الأصل وأنه مع ما عاناه وبذله من المجهود العظيم في تصحيح النسخة لا يثق بأنه لم يبق في النسخة شيء من الغلط، فأحيلت النسخة إلى المعلِّمي فتصفح الكتاب واستدرك بعض ما بقي، وطبع الكتاب في دائرة المعارف سنة (١٣٦٨هـ) في ثلاثة أجزاء، وقدَّم له المعلِّمي بمقدمة بلغت ثلاثًا وثلاثين صفحة[١] تحدَّث فيها عن مكانة الشعر القديم، وتدوينه، وتعريف أبيات المعاني، والمؤلفين في هذا الفن، ثم التعريف بابن قتيبة، ومكانته في معرفة الشعر

(١) انظرها في «مقدمات الشيخ» (ص ٢٠٣- ٢٤٢) ضمن هذه الموسوعة.

وكيف يختار الشعر، وكم أقسامه، ثم مكانته ـ أي ابن قتيبة ـ في علوم الأدب وغيرها، ثم ذكر من غضَّ من ابن قتيبة ودافَعَ عنه، ثم ذكر حياته وكيف كانت تتصف، ثم تراثه العلمي ومؤلفاته وأحال فيها على بعض الكتب، ثم تحدث عن كتاب المعاني الكبير ووصفه وأثبت أن لابن قتيبة كتابًا واحدًا في أبيات المعاني وهو هذا الكتاب، ثم ذكر عدة مزايا لكتاب المعاني الكبير، ثم شرح حال النسخة الخطية لهذا الكتاب، وعمل الدائرة، وتحدَّث عن التعليقات الموجودة في المطبوع، ثم أبدى شكره للمستشرق سالم كرنكو، وناشد ورجا أهل العلم والفضل فيما إذا عثر أحدهم على بقية هذا الكتاب المفقود أن يبادر بإخبار الدائرة، وأنهم إذا وقفوا على أخطاء في المطبوع أن يتكرموا بإطلاعهم ليتدارك ذلك في الطبعة الثانية، ثم أثنى على جهود دائرة المعارف العثمانية ودعا لهم.

ومن قرأ هذه المقدمة عرف علو كعب المعلِّمي في فهم اللغة، وصنعة الشِعر وأحوال العرب.

٣ ـ كتاب الأمالي، لأبي عبد الله محمد بن العباس اليزيدي:

طُبع الكتاب بدائرة المعارف سنة (١٣٦٩هـ) بتصحيح الحبيب عبد الله بن أحمد بن العلوي الحسيني الحضرمي وساعده الشيخ عبد الرحمن المعلِّمي ـ كما قال الحبيب العلوي ـ: «فشرعنا في طبعه بمساعدة العلامة المحقق الشيخ عبد الرحمن بن يحيى اليماني مصحح دائرة المعارف»، ويقع الكتاب في مجلد لطيف.

٤ ـ إعراب ثلاثين سورة من القرآن الكريم، للإمام أبي عبد الله الحسين بن أحمد المعروف بابن خالويه، طُبع بدائرة المعارف العثمانية،

وجاء في خاتمة الطبع:

ملاحظات شعبة التصحيح لدائرة المعارف:

«لا ريب أن الدكتور سالم الكرنكوي قد بذل جهده في استنساخ هذا الكتاب ومقابلته على النسختين المذكورتين والضبط والتصحيح على الألفاظ واللغات، فرتَّبه وعلق عليه الهوامش بأجمل أسلوب وإن حصلت له صعوبة شديدة في القراءة والمقابلة والمراجعة، لكنَّه استوفى العمل.

ثم استقصى النظر في هذا الكتاب حضرة الفاضل الأديب الشيخ عبد الرحمن بن يحيى اليماني، أحد رفقاء الجمعية، ونبَّه في الحواشي على بعض الخطأ من جهة النسخ بعلامة (ع. ي) فشكر الله سعيهما» اهـ.

٥ ـ **كتاب الاقتراح في علم أصول النحو**، للإمام السيوطي، أفاد المحققان الدكتور أحمد سليم الحمصي، والدكتور محمد أحمد قاسم أن الكتاب طبع طبعته الثانية عام (١٣٥٩هـ) بتصحيح كلٍّ من عبد الرحمن بن يحيى اليماني والشيخ الفاضل سعيد بن عبد الله العمودي، والشيخ الفاضل أحمد بن محمد اليمني[(١)]. اهـ.

ثالثًا: نماذج من كلامه في المسائل اللغوية، مع ذكر بعض ترجيحاته:

كان المعلِّمي رحمه الله تعالى يميز تعليقاته من تعليقات غيره بحرف (ع) عندما يختتمها أو بحرف (ي) أو يجمع بينهما، وكان يرمز بحرف (ح) كثيرًا، وقد اخترنا نماذج من هذه التعليقات ممَّا يوضح دقة الشيخ في اللغة

---

(١) انظر مقدمة التحقيق (ص١٤) من ط جروس برس تصوير مكتبة الفيصلية، وقد التبس على المحققين مكان طبع الكتاب طبعته الأولى وطبعته الثانية.

وبعض ترجيحاته، وذلك من حواشيه على كتاب «المعاني الكبير» لابن قتيبة[1]:

- جاء في (ص٤) هامش رقم (٢) عند بيت المرَّار العدوي يصف فرسًا، وذكر كلمة (جبب) فعلَّق المستشرق كرنكو: أن بهامش الأصل تصويبًا من قبل رجل اسمه (محمود) جعل كلمة (الجبب) بالتحريك ثم خطأه كرنكو وخطأ ابن قتيبة أيضًا.

فقال المعلِّمي معقبًا: «أقول: في اللسان وغيره كأدب الكاتب للمؤلف (ص١٠٣) في تفسير الجُبة ـ بضم الجيم ـ أن جبة الفرس هي: موصل الوظيف في الذراع، وقيل غير ذلك مما يقاربه، ونقلوا عن الليث: «الجبة: بياض يطأ فيه الدابة بحافره» فعلى قول الجمهور: الجبة ذاك الموضع وعليه فلا يصح أن يمدح الفرس بأنه ذو جُبب ـ بضم الجيم ـ لأن كل فرس كذلك فلا مدح فيه، وأمَّا على قول الليث فالجبة بياض ذاك الموضع، فيصح أن يمدح الفرس بذلك، وأمَّا الجَبَبُ بفتح الجيم فهو اسمٌ للبياض في ذاك الموضع من القوائم اتفاقًا فكلام (محمود) هنا جيّد» اهـ.

- وفي (ص٩) هامش (٣) عند قول لبيد: (على الإطراب) قال كرنكو: كذا ورد في الأصل ـ أي بالإهمال ـ ورواية ديوانه (على الأظراب) وكذا في كتب اللغة في مادة (ظ ر ب) اهـ.

قال المعلِّمي: «اختلف اللغويون في تفسير الأظراب في هذا البيت وأقرب الأقوال أنه جمع ظرب وهو الأكمة، ويحتمل أن يكون رواه بعضُهم

---

(١) وسنذكر باقي هذه الفوائد في ملحق في آخر هذا المجموع اللغوي.

بكسر الهمزة على أنه مصدر لأظرب أي: أتى الظرب لكن لم يذكروا أنَّ الظرب تجمع على إظراب ولا أنه يقال: أظرب بمعنى أتى الظرب وهذا ممَّا يقوي ما وقع في الأصل وتفسير المؤلف ظاهره يوافق ما في الأصل ويمكن خلافه والله أعلم» اهـ.

- وفي (ص١٨) حاشية رقم (٥) عند قول ابن قتيبة: «يقال رهيقى: إذا كان يتقدم الخيل».

قال المعلِّمي: «كذا ولم أجده في المعاجم، إنما فيها قولهم في الصفة: «رَهِق» بفتح فكسر، وقولهم: «يعدو الرَّهَقَىٰ» بفتحات، وقولهم: «ناقة رهوق» بفتح فضم» اهـ.

- وجاء في (ص١٩) هامش رقم (١) عند قول ابن قتيبة:

وقال آخر:

غشمشم يغشى الشجرْ ببطنه يعدو الذكرْ

قال المعلِّمي: «في باب الغين من جمهرة الأمثال للعسكري، ومن مجمع الأمثال للميداني: «غشمشم يغشى الشجر» على أنه مَثَل، وقال الميداني: «الغشمشم: الجمل»، وذكرا في باب الباء: (ببطنه يعدو الذكر)، ولم أر مَنْ جمع بينهما على أنه شعر» اهـ.

- وفي (ص٤٠) هامش (٤) قال كرنكو: في النقل: «عرهوج» آخره: جيم، وعلَّق عليه: «لم أجد هذه الكلمة في معاجم اللغة» اهـ.

قال المعلِّمي: «وإنما هو: «عرهوم» بالميم، والقصيدة ميمية، وعرهوم موجود في المعاجم» اهـ.

- وفي (ص٥٤) هامش (٦) عند قول ابن قتيبة: «يقال: شائع وشاع مثل هائر وهار».

قال المعلِّمي: «هذا يوهم أن قولهم: «شاع» بضم العين «وهار» بضم الراء مقلوبان من «شائع» و«هائر» وهو خطأٌ حتمًا إنَّما القلب تحويل الحرف إلى غير محلّه ثم يكون لكل حرف حكم موقعه الجديد، وفي بيت الأجدع: «فهن شواعي» والتحقيق في «شاع» بضم العين «وهار» بضم الراء أنهما صفتان على وزن «فرح» بفتح فكسر، فقلب حرف العلة ألفًا لتحرّكه وانفتاح ما قبله. وراجع اللسان (ه ور) و(روح) و(ص ون)، وقد زعم بعضهم: أن الأصل «شائع»، و«هائر» كما قيل في «حاجة» أن أصلها «حائجة» وهذا النظير مختلف فيه، ومَن أثبته يعدّه شاذًا، والأصل عدم الحذف، والله أعلم» اهـ. وهذه دراية بالصرف عالية، فلله درّه!

- وفي (ص١١٣) هامش (٤) عند قول ابن قتيبة: وقال الراجز... إلخ.

قال المعلِّمي: «هكذا شكل في النقل وهو المعروف لكن يكون من الرَّمل، والمؤلف يقول: «قال الراجز» فإما أن يكون سقط شيء أو يكون بتنوين (حشرة) من باب: رجل حسنٌ الوجه بتنوين (حسن) ورفع الوجه، أو نصبه، أو يكون بكسر الشين وهي لغة لهذيل كما يؤخذ من اللسان» اهـ.

- وفي (ص١٢١) حاشية (١): قال المعلِّمي: «في النقل هنا وفي الموضع الآتي بعدُ «نبأة» بسكون الباء بعدها همزة مفتوحة ويأتي فيما بعد تفسيره بقوله «مشرفة» وفي اللسان وغيره: «النبأة: النشز» لكن الشعر فيما يظهر من الرجز هو لأبي النجم، وأبو النجم معروف بالرجز فيظهر أن الكلمة

(نباة) بفتح الباء بعدها ألف، وأصله «نبأة» بسكون الباء تليها همزة إلا أنه خفف كما تخفف «مرأة وكمأة» وإن قال سيبويه: «هو قليل»» اهـ.

- وفي (ص٢١٧) هامش (١) عند قول الشاعر:

فذاحت بالوتائر ثم بدَّتْ   يديها عند جانبه تهيـــلُ

قال في (جانبه): «في النقل: «جانية» وبهامشه: «ورواية الديوان ـ عند جانبها ـ ولعله الصواب» أقول: وعلى رواية: «جانبها» يكون الضمير للجثة والجيفة المفهوم من قوله: «حمار... قتيل» والذي في اللسان (ذاح): «جانبه» وهو الموافق لصورة الكلمة في الأصل ويوضحه قول المؤلف في التفسير: «عند جانب القبر» والقبر مفهوم من قول الشاعر: (قتيل) وإنما لم يقل المؤلف: «عند جانب الحمار أو القتيل» لمكان قول الشاعر: «تهيل» فتدبّر. اهـ.

- وفي (ص٢٣٦) هامش (٢) عند قول الشاعر:

* كعين الكلب في هبَّى قباع *

قال المعلِّمي: «في النقل «هبى» بفتحة واحدة على الباء المشددة وكتب في الهامش: «في لسان العرب (٢/ ٢٧٨) قال ابن سيده: كذا وقع في نوادر ثعلب قال والصحيح: (هبَّى) بالتنوين قباع ـ من الهبوة ـ وفي اللسان (٢٠/ ٢٢٦) قال ابن قتيبة في تفسيره...» فذكر عبارة اللسان وهي ملخصة من عبارة المؤلف، وعبارة المؤلف صريحة أنَّ «هبى» عنده بالتنوين لأنه عنده من (هـ ب و) جمع هابٍ مثل (غزى) جمع غازٍ فالألف لام الكلمة انقلبت عن حرف العلة، وإنَّما يمتنع التنوين إذا كان من (هـ ب ب) فتكون الألف زائدة للتأنيث» اهـ.

وأما ترجيحاته فننقل بعضًا منها خشية الإطالة، فمن ذلك:

قوله في مسألة الاحتجاج بالأحاديث النبوية في المسائل النحوية حيث يقول في الأنوار الكاشفة (ص٢٤٩) في معرض ردّه على أبي ريَّة قال: «ثم ذكر ـ أي أبو ريَّة ـ ص (٢٥٤) كلام النحاة في الاستدلال بالأحاديث، وهذا لا يهمنا، مع أنَّ الحقّ أنَّ ابن مالك توسع، وأنه كما مرَّ ص (٦٠) يمكن بالنظر في روايات الأحاديث وأحوال رواتها أن يعرف في طائفة منها أنها بلفظ النبي ﷺ أو بلفظ الصحابي أو بلفظ التابعي ـ وهو ممن يحتجّ به في العربية ـ لكن تحقيق ذلك يصعب على غير أهله، فلذلك أعرض قدماء النحاة عن الاحتجاج بالحديث ووجدوا في المتيسر لهم من القرآن وكلام العرب ما يكفي» اهـ.

- وفي كتاب المعاني الكبير (١/ ٢٥) عند قول المرَّار العدوي:

يَصْرعُ العَيْرينِ في نَقْعَيهما ... أحوذيٌّ حين يَهْوِي مُسْتمرْ

قال: «في بعض نسخ المفضليات (نقعهما) وليس بجيد إذ المعنى أنه يصرع أحدهما ثم يلحق الآخر فيصرعه فالجيّد أن يكون ما بينهما متباعدًا ليكون ذلك أدل على قوة الفرس، وإذا كان ما بينهما متباعدًا كان لكل منهما نقع على حدة» اهـ.

- وفي (١/ ٧٤) في قول الفرزدق:

ووفراء لم تخرز بسير وكيعة

قال: «في النقل واللسان (و ك ع): «تحرز»، وفي التاج (و ف ر)[1]: «تخرز» وهو الصواب.

- وفي (١/ ٢٧٤) عند قول ابن هرمة:

زجرت لها طيرًا فيزجر صاحبي وأقول هذا زائد لم يحمد

قال: «كذا ويأتي مثله في النصف الثاني إلا أنه زاد في الأصل فشكل «يحمد» ـ بضمٍّ ففتح ثم فتح بتشديد ـ كأنه محاولة لإقامة الوزن، والصواب ـ إن شاء الله تعالى ـ: «رائد لم يحمد» الرائد الذي يبعثه القوم يرتاد لهم موضعًا للنجعة و«يحمد» بضم فسكون فكسر، وقد فسَّره المؤلف هنا بقوله: «لم يأت موضعًا محمودًا»، وفسَّره في النصف الثاني بقوله: «لم يأت ما يحمد عليه»، وفي اللسان (ح م د): «أحمد الأرض: صادفها حميدة... وأحمد الرجل فعل ما يحمد عليه» فصواب إنشاد البيت هكذا:

وجرت لها طير فيزجر صاحبي وأقول هذا رائد لم يحمد» اهـ



(١) هكذا في المطبوع ولم أجده في مادة (و ف ر) وإنَّما وجدته في (و ك ع).

* محتوى المجموع

يحوي هذا المجموع اثنتي عشرة رسالة موزَّعةً على ثلاثة أقسام، نذكرها بالإجمال ثم نفصِّلها[1]:

القسم الأول: الرسائل النحوية والصرفية، وفيه:

١- اللطيفة البكرية والنتيجة الفكرية في المهمات النحوية.

٢- حقائق في النحو مستقربة.

٣- مختصر شرح ابن جماعة على القواعد الصغرى لابن هشام الأنصاري.

٤- نظم قواعد الإعراب الصغرى.

٥- طرائف في العربية.

٦- الكلام على تصريف (ذو).

٧- إشكال صرفي وجوابه.

٨- ضَبْطُ فِعْلين في مَتْن الأزهار، وانتقاض واعتراض.

- فائدتان (خاطرةٌ ـ ومسألةٌ في المعارف).

القسم الثاني: الرسائل اللغوية والأدبية، وفيه:

٩- اختصار كتاب «درة الغواص في أوهام الخواص» للحريري.

١٠- فوائد لغوية منتقاة من كتاب «الكنز المدفون والفلك المشحون».

---

(١) هذه الرسائل تنشر لأول مرة، ولم يسبق أنْ طُبِعَ منها شيءٌ سِوى رَسالتيْ: اللطيفة البكرية، والمناظرة الأدبية.

١١ - مناظرة أدبية بين المعلِّمي وبين الشاعر الأديب محمد بن علي السنوسي.

- شرح بيت ومعناه.

- أنظام لغوية.

القسم الثالث: الرسائل العروضية، وفيه:

١٢ - مختصر متن الكافي في العروض والقوافي.

- نظم بحور العروض.

تنبيه: كانت هناك بعض الرسائل النحوية للمعلمي لم تكتمل كشرحه على متن الآجرومية، وتلخيصه للثمرات الجنية في الأسئلة النحوية للمالكي، ولعله أكملها لكن الموجود ضمن رسائله المخطوطة ناقص[١].

ولنبدأ بالتعريف بها رسالةً رسالةً على حسب ترتيبها في الأقسام الثلاثة من هذا المجموع.

القسم الأول: (الرسائل النحوية والصرفية):

الرسالة الأولى: اللطيفة البكرية[٢]:

- العنوان:

«اللطيفة البكرية والنتيجة الفكرية في المهمات النحوية»، هكذا أسماها الشيخ المعلِّمي رحمه الله تعالى، كما وجد على صفحة العنوان.

---

(١) والنقص في هذين الكتابين كثير، فهما غير صالحين للنشر.

(٢) تمَّ نشرها للمرة الأولى بتحقيقي ووضع شرح يسير عليها عن دار عالم الفوائد عام (١٤٢١هـ)، وقد حذفت ههنا كثيرًا من التعليقات.

- سبب التأليف:

بين الشيخ رحمه الله أن الباعث على تأليف هذه الرسالة هو سؤال ورد عليه من بعض الناس، يطلب منه التحدث عن الاسم المبني، والاسم الممنوع من الصرف.

قال الشيخ رحمه الله: «جعلتُها جوابًا لمن سألني التكلّم على المبني والممنوع فرأيت إطلاق عنان اليراع في سائر الأبواب، إيماءً وتلويحًا أتم للفائدة». اهـ.

وهذه العبارة موجودة على حاشية قد ضرب المؤلف عليها بالقلم.

- زمن التأليف:

يبدو أن الشيخ رحمه الله قد ألَّف هذه الرسالة وعُمُره بضعٌ وعشرون سنة، ذلك لأن ناسخ الرسالة قد انتهى منها سنة سبع وثلاثين وثلاثمائة وألف من الهجرة، والشيخ قد ولد سنة اثنتي عشرة وثلاثمائة وألف، والعنوان قد يرمز إلى هذا، حيث إن معنى «البِكر» ـ بكسر الباء ـ هو أول كل شيء، وكل فعلةٍ لم يتقدمها مثلها. قاله صاحب القاموس.

فالرسالة ـ والله أعلم ـ من بواكر مؤلفات الشيخ رحمه الله.

- مصادر المؤلف:

وجد على الورقة الأولى مِنَ الرسالة إعلانٌ للشيخ رحمه الله، يذكر فيه المصادر التي جمع منها هذه اللطيفة، وننقله كما هو.

قال رحمه الله: «إعلان: كل ما حررته فمستفادٌ من «الهمع» للسيوطي، و«شرح الكافية» للرضي، وحاشيتي الصبان، والخضري على شرحي الألفية،

ورسالة للسيد أحمد دحلان في المبنيات، أفاض الله على الجميع غيوث كرمه، وغمرهم بِحُلَلِ نعمه، فمن توهم خللاً فليتثبت، ويطالع الكتب المذكورة وغيرها، فإن وجد التصريح بما قلنا، أو الإيماء إليه، وإلا فلينظر مُنْصِفًا لا مُتَعسِّفًا، فلعله يجد ـ إن شاء الله تعالى ـ لذلك وجهًا، وإلا نقل ما يخالفه، والإجماع أو الأصحية على بطلانه، عالمًا أن الفكر قد يسهو، واليراع قد يطغو، وصلى الله على رسوله محمد، وإخوانه من النبيين والملائكة المخصوصين بالعصمة عن كل عيب ووصمة، وعلى آله وذوي قرابته وأنصاره وصحابته، والحمد لله رب العالمين» اهـ.

وقوله هنا: «ويطالع الكتب المذكورة وغيرها...» إلخ، يفهم منه أن المصادر الأساسية لهذه الرسالة هي ما ذكره في الإعلان السابق، وأن الشيخ قد أخذ من مصادر أخرى لم يصرح بها.

فمن أمثلة ذلك: أنه لما عدد المنصوبات على منوال ما ذكره السيوطي في «الهمع» لم يُعرِّف المفعول لأجله، والمفعول المطلق بتعريف السيوطي، بل ذكر حد ابن آجروم في مقدمته المشهورة، وسمى المفعول المطلق مصدرًا.

ومن ذلك أيضًا: أن الشيخ رحمه الله عقد خاتمة في آخر الكتاب، أورد فيها مسائل من كتاب «مغني اللبيب» لابن هشام، أو «قواعد الإعراب» لابن هشام أيضًا. والله أعلم.

- وصف المخطوط:

كان اعتمادي في تحقيق هذه الرسالة على مخطوط محفوظ ضمن

مؤلفات الشيخ ورسائله المودعة بمكتبة الحرم المكي الشريف، تحت الرقم العام (٤٧٠٣)، وتقع في ثمان ورقات، كل صفحة منها تحتوي على واحدٍ وعشرين سطرًا، وبعض الصفحات دون ذلك، وكان تاريخ نسخها عام (١٣٣٧هـ)، والناسخ لها هو: أحمد بن يحيى بن إسماعيل بن يحيى بن عبد الكريم الضمدي، بعناية جامعها الشيخ عبد الرحمن المعلِّمي، رحمه الله رحمة واسعة.

والمخطوط مكتوب بخط الضمدي، والذي يظهر ـ والله أعلم ـ أن الرسالة نسخت أولًا بخط الناسخ المذكور، ثم حررها الشيخ بقلمه مرة أخرى، وأضاف عليها، وأنقص منها، فعادت مسوّدة كما بدأت.

* * * *

الرسالة الثانية: حقائق في النحو مستقربة:

إن معرفة اصطلاحات وحدود كل فنّ مطلب ضروري لكل دارس، إذْ بها يستطيع المرء أن يضبط الفن الذي يحاول دراسته ومعرفته، قال أبو العباس ابن تيمية عند كلامه على مسألة الحد[1]: «... وهذا الحد هم متفقون على أنه من الحدود اللفظية، مع أن هذا هو الذي يحتاج إليه في إقراء العلوم المصنّفة بل في قراءة جميع الكتب، بل في جميع أنواع المخاطبات، فإن مَن قرأ كتب النحو والطب أو غيرهما لابدَّ أن يعرف مراد أصحابها بتلك الأسماء، وتعرف مرادهم بالكلام المؤلَّف، وكذلك من قرأ كتب الفقه

---

(١) انظر: الرد على المنطقيين (ص٤٩ ـ ٥١) تحقيق عبد الصمد شرف الدين ط الهند ١٣٦٨هـ.

والكلام والفلسفة وغير ذلك، وهذه الحدود معرفتها من الدين في كل لفظ هو في كتاب الله تعالى وسنة رسوله ﷺ، ثم قد تكون معرفتها فرض عين، وقد تكون فرض كفاية؛ ولهذا ذمَّ الله تعالى مَنْ لم يعرف هذه الحدود بقوله تعالى: ﴿ٱلْأَعْرَابُ أَشَدُّ كُفْرًا وَنِفَاقًا وَأَجْدَرُ أَلَّا يَعْلَمُوا۟ حُدُودَ مَآ أَنزَلَ ٱللَّهُ عَلَىٰ رَسُولِهِۦ﴾ [التوبة: ٩٧] والذي أنزله على رسوله فيه ما قد يكون الاسم غريبًا بالنسبة على المستمع كلفظ «ضيزى» و«قسورة» و«عسعس» وأمثال ذلك.

وقد يكون مشهورًا لكن لا يعلم حدّه، بل يعلم معناه على سبيل الإجمال كاسم الصلاة والزكاة والصيام والحج، فإن هذه ـ وإن كان جمهور المخاطبين يعلمون معناها على سبيل الإجمال، فلا يعلمون مسماها على سبيل التحديد الجامع المانع إلا من جهة الرسول ﷺ، وهي التي يقال لها الأسماء الشرعية... (ثم ذكر أمثلة على ذلك ثم قال): «وبالجملة فالحاجة إلى معرفة الحدود ماسة لكل أُمّة، وفي كل لغة، فإن معرفتها من ضرورة التخاطب الذي هو النطق الذي لابدَّ منه لبني آدم...» انتهى بتصرف.

ولهذا اجتهد العلماء قديمًا وحديثًا في وضع تعريفات لمصطلحات كل فنّ.

وفي مجال النحو العربي تعددت المؤلفات التي تُعنى بالحدود والتعريفات(١).

وممَّن أسهم في التأليف في هذا النوع الشيخ المعلِّمي رحمه الله، فله

(١) للاستزادة ومعرفة هذه المؤلفات راجع مقدمة د/ سليمان العايد لتحقيق كتاب الحدود للفاكهي (ص١٢٣ ـ ١٢٩).

هذه الرسالة التي أسماها: «حقائق في النحو مستقربة»، وهي على طريقة السؤال والجواب ـ وهذه الطريقة تعليميَّةٌ نافعة ـ[1] وقد استصفى المعلِّمي مسائلها من كتب الفنّ المعتبرة فجاءت محكمة النظام، بديعة الأسلوب، قوية السبك.

- العنوان:

كما تقدم أن المعلِّمي سمَّى رسالته (حقائق في النحو مستقربة)، وقد وضع العنوان هكذا: «هذه حقائق في النحو مستقربة يحسن حفظها»، وكتب هذه العبارة مرتين على وجه الصفحة الأولى من الرسالة أحدهما بخط واضح مشكول، وفيه شيء من الزخرفة التقليدية، والآخر كُتب بخط رديء وغير واضح أيضًا.

والحقائق جمع حقيقة، والحقيقة في اللغة: ما أقر في الاستعمال على أصل وضعه[2].

منهج المؤلف في الحقائق:

أورد المؤلف ثلاثًا وستين ومائة حقيقة مسوقةً بطريق السؤال والجواب، واضعًا السؤال بين قوسين، متبعًا في ترتيب المسائل والحدود طريقة غالب متأخري النحاة، ويكاد الناظر يجزم بأنه اتبع منهج ابن الحاجب في كافيته

(١) وقد استخدمت منذ القِدم كما جاء في حديث جبريل مع النبي ﷺ في سؤاله عن الإسلام والإيمان والإحسان وأشراط الساعة.

(٢) لسان العرب (١٠/ ٥٢). وانظر في تعريف الحقيقة بتوسع: تعريفات الجرجاني (ص٤٠)، والكليات للكفوي (٢/ ١٨٧).

المشهورة ـ ولا غرو فإنَّ متن الكافية وشروحه كان المتداول والمعول عليه في قطر اليمن عامة في فترة حياة المعلِّمي وما قبلها ـ والدليل على أنه نهج نَهْجَ الكافية كثرة اعتماده عليها في الحدود والتعاريف[1].

ومِمَّا تميّز به أنه متحرر لا يتقيد بمذهب أو قول، فتراه على سبيل المثال في المنصوبات يقول: «والأصح أنها سبعة عشر» وفي الفعل الماضي يرى أنه يضم للمجانسة إذا اتصل به واو الجماعة وغير ذلك من المسائل.

مصادر المؤلف:

لم يحدد المؤلف مصادره ولم يشر إليها، فاجتهدتُ في التعرف عليها، وتوصلت إلى مظانِّها بعد جهد، ومن المسائل ما لم أقف عليها في مصدر إلا ما ذكره ههنا كتعريفه للظرف بنوعيه المكاني والزماني غير المبهم، والأكوان المقدرة الثمانية في متعلق الجار والمجرور والظرف. ونَقْلُ المؤلف من المصادر كان تارة بالنص الحرفي، وتارة بتصرف يسير. وقد رتبت المصادر بحسب كثرة اقتباس المؤلف منها:

أ ـ كافية ابن الحاجب[2]:

١- تعريف الكلمة (ص٥٩).

٢- المعرفة والنكرة (ص١٦٥، ١٦٦).

٣- المعارف (ص١٦٥) إلا أنه أسقط النداء منها تبعًا لبعض النحاة.

٤- تعريف الضمير (ص١٤٣) وتقسيمه إلى متصل ومنفصل.

---

(١) كما تجده في المصادر التي اعتمد عليها المؤلف في هذه الرسالة.

(٢) العزو على ط مكتبة دار الوفاء الأولى (١٤٠٧هـ) تحقيق طارق نجم.

٥- الموصول (ص١٥٢).

٦- المعرب والمبني (ص٦٠).

٧- الظواهر من المعربات (ص٦١).

٨- علل الاسم الممنوع من الصرف مأخوذة من الكافية (ص٦٢)، وهي عبارة عن بيتين من الشعر نظم فيها العلل التسع.

٩- تعريف المرفوع (ص٦٨).

١٠- تعريف المبتدأ (ص٧٤).

١١- مواضع وجوب تقديم المبتدأ على الخبر (ص٧٧).

١٢- تعريف الخبر (ص٧٤) بزيادة قيد الفائدة.

١٣- مواضع وجوب تقديم الخبر على المبتدأ (ص٧٨).

١٤- ذكر للفاعل تعريفين الأول: مأخوذ من الكافية بحذف كلمة (قدم عليه) كما في (ص٦٨).

١٥- مواضع وجوب تقديم الفاعل من الكافية (ص٦٨) وزاد عليها موضعًا كما نبهت عليه في التعليق.

١٦- تعريف نائب الفاعل (ص٧٢).

١٧- خبر (إنَّ) واسم (ما) و(لا) المشبهتين بـ (ليس) (ص٨١ و٨٣).

١٨- التوابع من الكافية (ص١٢٨).

١٩- المفعول به (ص٨٧).

٢٠- مواضع وجوب تقديم المفعول (ص٦٩)، ثلاثة منها فقط.

٢١- المفعول فيه (ص١٠٠).

٢٢- المفعول معه (ص١٠٢).

٢٣- المفعول لأجله (ص١٠١).

٢٤- التعريف الأول للمفعول المطلق (ص٨٤).

٢٥- الحال (ص١٠٣).

٢٦- التمييز (ص١٠٧).

٢٧- المنادى (ص٨٩).

٢٨- عطف النسق (ص١٣٢).

٢٩- التأكيد (ص١٣٥).

٣٠- البدل وأقسامه (ص١٣٧).

٣١- تعريف المجرور (ص١٢١).

٣٢- الفعل المضارع (ص١٩٠).

٣٣- نوعا المثنى (ص٦٠) و(١٤٢).

٣٤- الفعل الماضي (ص١٨٩).

٣٥- الأمر (ص٢٠١).

٣٦- حكم مبني الشبه وألقابه (ص١٤٢).

٣٧- تعريف أسماء الأفعال والأصوات والمركبات (ص١٥٦) و(١٥٧) و(١٥٨).

ب ـ شروح الفاكهي على القطر والملحة والمتمِّمة:

١- تعريف الاسم والفعل والحرف من شرحه على المتممة (ص٤).

٢- تعريف الإضافة من شرحه على الملحة (ص١٩).

٣- جمع التكسير من شرحه على الملحة (ص١٧).

٤- تعريف الفاعل من شرحه على الملحة (ص٢٣).

٥- التعريف الثاني للمفعول المطلق من شرحه على الملحة (ص٢٧).

٦- المنادى من شرح الفاكهي على الملحة (ص٤١).

٧- تعريف المشبه بالمضاف من شرحه على الملحة (ص٤٢).

٨- الاستثناء والمستثنى من شرحه على الملحة (ص٣٣).

٩- الإغراء من شرحه على الملحة (ص٣٧)، وأمثلته من نظم الملحة للحريري.

١٠- التعجب من شرحه على الملحة (ص٣٦).

١١- عطف البيان من شرحه على الملحة (ص٤٨).

١٢- النعت من شرحه على الملحة (ص٤٩).

١٣- العلة في شبه المضارع بالاسم من شرحه على القطر (١/ ٧٢).

ج ـ فرائد النحو الوسيمة شرح الدرة اليتيمة للشيخ علي بن حسين المالكي المكي.

١- تعريف الاسم والفعل والحرف (ص٤).

٢- تقسيم المجرور (ص٨٩).

٣- معنى اعتوار المعاني خاصةً مأخوذة بأمثلتها من الشرح (ص٢٠).

د ـ أوضح المسالك وشرحه التصريح:

١- ما يجب استتار الضمير فيه من التصريح (١/ ١٠٠).

٢- جمع التكسير من التصريح (٢/ ٢٩٩).

٣- التعريف الثاني للفاعل من الأوضح. وانظر: التصريح (١/ ٢٦٧).

٤- تعريف المشبه بالمضاف من التصريح (٢/ ١٦٧).

هـ ـ شرح الشذور وقطر الندى لمصنفهما ابن هشام:

١- تعريف المفرد من القطر (ص٨).

٢- المفعول به من شرح الشذور (ص٢٧٨)[1].

٣- التأكيد من شرح الشذور (ص٥٥٠).

٤- النعت من شرح قطر الندى (ص٢٨٣).

و ـ همع الهوامع للسيوطي:

١- ما يجب استتار الضمير فيه من الهمع (١/ ٢١٤).

٢- مواضع وجوب تقديم المفعول به بعضها من الهمع (٣/ ١٠).

٣- العلة في شبه المضارع بالاسم. الهمع (١/ ٥٣ ـ ٥٤).

ز ـ شرح الرضي على الكافية[2]:

١- مواضع وجوب حذف فعل المصدر (١/ ٣٥٤ ـ ٣٥٥).

---

(١) ط الدقر.

(٢) ط جامعة الإمام محمد بن سعود.

٢- تعليل بناء المنادى المفرد العلم والنكرة المقصودة (١/ ٤١٢).

٣- العلة في شبه المضارع بالاسم (٤/ ٨١٧).

٤- نوعا المبني (١/ ٣٩)، (٣/ ١٠٩).

ح ـ القواعد الصغرى لابن هشام بشرح الأزهري[١]:

١- معنى التعلق، ومواطن وجوب حذف متعلق الجار والمجرور والظرف من شرح الأزهري (ص٥٧).

ط ـ شرح الجامي على الكافية المسمى بالفوائد الضيائية:

١- تعريف الوضع (لوحة: ٢).

ي ـ التعريفات للجرجاني:

١- تعريف الوضع (ص١١١).

٢- المفرد (ص٩٨).

الملاحظات:

بدت لي بعض الملاحظات أحببت أن أذكرها باختصار مع العلم أنها لا تمس الرسالة بأدنى شيء من النقص أو العيب، فهي كشجة عبد الحميد[٢]:

---

(١) ط البابي الحلبي بهامش تمرين الطلاب.

(٢) قال الثعالبي في ثمار القلوب (ص٩٥): «تضرب مثلاً للعورة تصيب الإنسان الجميل فلا تشينه بل تزيده حُسنًا، فكان عبد الحميد بن عبد الله بن عمر بن الخطاب من أجمل أهل دهره فأصابته شجة في وجهه فلم تشنه بل استحسنها الناس، وكان النساء يخططن في وجههن شجة عبد الحميد» اهـ.

فأول الملاحظات:

عدم ذكره لبعض أبواب النحو كباب الاشتغال، والتنازع، والاختصاص، والترخيم، والاستعانة، والندبة، ولم يذكر حدّ التنوين وأنواعه، ولا حدّ الحكاية، ولا المنسوب، ولعل تركه لها من أجل طلب الإيجاز والاختصار ثم الاقتصار على المشهور المتداول.

ثانيًا: اكتفاؤه بالمثال أحيانًا عن الحدّ كما صنع في (المعرف بأل) حيث قال: «مثل الرجل ـ الكتاب».

ثالثًا: نفيه لحقيقة شيء ثابت في المصادر التي استقى منها، فمن هذا ما ذكره في أقسام مبني الشبه حيث قال: «ولا حقيقة للكنايات» والأمر خلاف هذا كما تجده في محله من هذه الرسالة.

رابعًا: تركه لشيء قد ذكر في محله، أو في موطن آخر، فمثال الأول: ما جاء في المنصوبات إذْ عدَّ العاشر والحادي عشر الإغراء والتحذير فعرَّف الأول ومثَّل له، وترك الثاني. ولعله اكتفى بتعريف الضد وهو نوع من أنواع الحدود كما يقال: الشر خلاف الخير.

ومثال الثاني: أنه لم يذكر في المرفوعات خبر (لا) التي لنفي الجنس، بينما ذكر في المنصوبات اسم (لا) التي لنفي الجنس وابن الحاجب و جماعة من النحاة قد عدّوا خبر (لا) التي لنفي الجنس من المرفوعات.

وكذلك ذكر ألقاب المبني (ضم، وفتح، وكسر، ووقف)، ولم يذكر ألقاب المعرب وهي (الرفع، والنصب، والجر، والجزم) وأمَّا ما ذكره بقوله: (ثم إلام ينقسم الاسم بعد هذا) إلى مرفوع ومنصوب و مجرور، فهذا تقسيم للاسم باعتبار حالاته الإعرابية.

خامسًا: ذِكْره الشيءَ مرتين كما فعل في (المبني) فإنه في الموضع الأول كان حدًّا له، والموضع الثاني كان تقسيمًا لـه، وكـما في تعريف الحـرف فإنـه عرَّفه أولاً عند تقسيم الكلمة ثم أعاد التعريف في حرف الجر.

وصف المخطوط:

الرسالة تقع في مجموع محفوظ بمكتبة الحرم المكي، وهـو عبـارة عـن دفـتر كبـير كتـب عـلى غلافـه الأول: «كـشكول مهـم ومفيـد ومنـوَّع، الـشيخ عبـد الـرحمن بـن يحيـى المعلِّمـي (ت١٣٨٦هــ) (١٣٨) ورقـة مقـاس ٢٤,٥×١٩سم القرن الرابع عـشر الهجري بيـد المؤلـف، فهرسـة د/ ياسـين ناصر الخطيب (وعليه توقيعه)» اهـ.

ورقم هذا المجموع العام (٤١٠٤) يبدأ بمـذاكرة في مـادة مـن مـواد الـشرع بـين القـاضي عبـد الله العمـودي، والـشيخ المعلِّمـي، والإدريـسي، وينتهـي عنـد صفحة (٢٧٦) بقوله: «فائدة في غير المنصرف»، والمجموع أكثره يشتمل عـلى رسائل لغوية وفوائد نحوية وقصائد شعرية وتلخيص لبعض الكتب.

ونـصيب رسـالة الحقـائق مـن هـذا المجمـوع يقـع مـن صـفحة (١٢٠) وينتهي إلى صفحة (١٢٩)، وهي بخط واضح وبها بعض التـخر يجات، وقد كتبت بخط النسخ العادي بقلم مؤلفها رحمـه الله، وانتهـى منهـا يـوم الأربعـاء ٢٥ من شهر شوال عام (١٣٣٢هـ)[١].

* * * *

(١) وهذا يدل على بكور اشتغال المؤلف بالعربية، فتأليفه لهذه الرسالة يقع ما بين الثامنة عشرة من عمره والتاسعة عشرة ـ كما تقدم التنبيهُ عليه ـ.

الرسالة الثالثة: مختصر شرح ابن جماعة على القواعد الصغرى لابن هشام:

لابن هشام الأنصاري الإمام المعروف صاحب الأوضح والقطر والشذور كتاب لطيف يقال له: «الإعراب عن قواعد الإعراب» كان لبنةً أُولى لكتاب عظيم فريد في بابه ألا وهو «مغني اللبيب عن كتب الأعاريب»، فقد قال في مقدمة المغني: «... ومماً حثني على وضعه أنني لما أنشأت في معناه المقدمة الصغرى المسماة بـ «الإعراب عن قواعد الإعراب» حسن وقعها عند أُولي الألباب، وسار نَفْعها في جماعة الطلاب... إلخ».

ثم إنه رحمه الله اختصر الإعراب عن قواعد الإعراب بكتاب أطلق عليه فيما بعد «القواعد الصغرى» ولشدة تشابههما وشهرة الأصل دون المختصر التبس أمرهما على بعض الناس فزعم أنهما كتاب واحد[1]، وفرَّق بعضهم وهو الصواب[2]، لوجود اختلاف يسير بينهما، فالكتاب الأول فيه أربعة أبواب (الجملة وأحكامها ـ الجار والمجرور ـ في تفسير كلمات يحتاج إليها المعرب ـ في الإشارات إلى عبارات محررة مستوفاة) بينما المختصر فيه ثلاثة أبواب (في الجملة ـ في الظرف والجار والمجرور ـ فيما يقال عند ذكر أدوات يكثر دورها في الكلام).

وفي باب الأدوات جعلها ابن هشام في الأصل عشرين كلمة ورتبها بطريقة مجيء كل حرف على نوع من الأنواع، بينما في المختصر جعلها

(١) كما رآه فخر الدين قباوة في مقدمة تحقيقه لشرح الكافيجي (ص٨).

(٢) انظر كتاب «ابن هشام آثاره ومذهبه النحوي» للدكتور علي فودة نيل (ص٣٨).

خمسًا وعشرين وسردها سردًا دون ذكر الأوجه والأنواع إلا في بعض الكلمات فدلَّ على أنَّ بينهما فرقًا، وأمَّا قول ابن هشام السابق: «... لمَّا أنشأت في معناه المقدمة الصغرى المسماة بـ «الإعراب عن قواعد الإعراب... إلخ» فهي صغرى نسبة لكتاب المغني، وكذا عندما يطلق عليها بعض النحاة القواعد الصغرى يريد هذا المعنى والله أعلم.

وقد نصَّ أيضًا ابن هشام في مقدمة القواعد الصغرى أو ما تسمى بالنكت، على أنه اختصرها من قواعد الإعراب فهو يقول: «هذه نكتٌ يسيرة اختصرتها من «قواعد الإعراب» تسهيلًا على الطلاب وتقريبًا على أولي الألباب... إلخ»(١).

ورسالتنا هذه هي عبارة عن اختصار لواحد من شروح ابن جماعة على هذه القواعد الصغرى، ولمَّا يُطْبَعْ بعدُ(٢).

تنبيهٌ: بعد انتهائي من تحقيق الرسالة اطلعت على نشرة لشرح نكت ابن هشام تحقيق ودراسة السيد أحمد محمد عبد الراضي وهي من منشورات مكتبة الثقافة الدينية بالقاهرة سنة ١٤٣٠هـ - ٢٠٠٩م وقد أطلق عليها:

---

(١) انظر مقالات هامة لابن هشام، تحقيق نسيب نشاوي (ص١٣٩)، وقد أطلق عليها «نكتة الإعراب».

(٢) وابن جماعة شَرَح القواعد الكبرى بأكثر من شرحٍ منها: «أوثق الأسباب»، وشَرَح القواعد الصغرى بأكثر من شرحٍ أيضًا منها: «أقرب المقاصد» ومنها: «حدائق الأعراب». انظر كتاب ابن هشام الأنصاري لفودة (ص٣٨)، وهدية العارفين (٢/ ١٨٢).

(شرح نكت ابن هشام المصري من قواعد الإعراب) تأليف ابن جماعة، وعند المقابلة بين الرسالتين وجدت اختلافًا كبيرًا بينهما، ثم إنَّ أخانا الشيخ محمد أجمل الإصلاحي أفاد أن الكتاب طبع بتحقيق هشام محمد عواد الشويكي في مجلة الجامعة الإسلامية بغزة عام ٢٠٠٧م لكنّه في الأخير تردد بين كون النسخة التي اعتمد عليها الشويكي مختصرة من شَرحٍ، أو أنَّ ابن جماعة شَرحَ الكتاب مرتين، وعند رجوعي لنشرة الشويكي تمَّ مقابلتها مع رسالتنا هذه فظهر أن نشرة عبد الراضي السابقة الذكر هي عين نشرة الشويكي، وأن الأمر ليس فيه جديد، وليست نسخة الشويكي التي اعتمد عليها مختصرةً من شرح، بل هو شرحٌ مختلفٌ جدًا عن تلك النشرتين، وابن جماعة ـ كما هو معلوم ـ له أكثر من شرح على القواعد الكبرى والصغرى، والشرح الذي اختصره المعلمي يبقى إلى ساعتي هذه أنه لم ينشر ـ والله أعلم ـ.

والشارح هو محمد بن أبي بكر بن عبد العزيز بن محمد بن إبراهيم بن جماعة الكناني، ولد سنة تسع وأربعين وسبعمائة بينبع، أخذ عن جده ابن جماعة صاحب تذكرة السامع، وعن البلقيني، وناظر الجيش، كان متعدد المعارف والعلوم وله التصانيف الكثيرة، مات سنة تسعة عشرة وثمانمائة[1].

عنوان الرسالة:

لم يضع لها عنوانًا محددًا، وإنما وجد على الصفحة الأولى هذه

---

(١) راجع ترجمته في الضوء اللامع (٧/ ١٧١).

العبارة: «القواعد الصغرى لمحمد بن هشام مع بعض تقريرات من شرحها لابن جماعة ـ كما نبهت عليها ـ».

ويقصد بالتنبيه أنه وضع حرف (م) للمتن، وحرف (ش) للشرح، وهذه العبارة صريحة في نسبة الكتاب للمعلمي، ووجود ضرب في بعض المواطن من الرسالة يؤكد النسبة.

وقد عَنْونْتُ لها بـ (مختصر شرح ابن جماعة على القواعد الصغرى لابن هشام).

وصف المخطوط:

الرسالة تقع في الكشكول الذي تقدم وصفه، وتبدأ من صفحة (٢٩) إلى صفحة (٣٥) وهي بخط المؤلف النسخي المعتاد وليس بها تاريخ نسخ، لكن يحتمل أنها في الثلاثينات من القرن الرابع عشر لاهتمام المؤلف بفن النحو في تلك الحقبة عندما كان باليمن في أول شبابه، وقد صححت النصَّ وعلقت عليه إنْ لزم الأمر فيه، ونبهت على بعض الأغلاط الواقعة بما تجده في الهوامش معتمدًا على مغني اللبيب وشروح قواعد الإعراب.

* * * *

الرسالة الرابعة: نظم قواعد الإعراب الصغرى:

هذه المنظومة عبارة عن نظم متن القواعد الصغرى لابن هشام مع شيءٍ من شرح ابن جماعة عليها الذي تقدم الحديث عنه آنفًا، وهي من بحر الرجز، وتقع في مئتي بيتٍ.

ونسبتها للمعلمي ثابتةٌ من وجوه:

١ ـ قوله في أول بيت منها:

* يستمنح الرحمنَ خيرًا عبده *

فهي إشارة إلى اسمه الأول (عبد الرحمن).

٢ ـ أنَّها بخط المعلمي، فإن قيل: إنه يمكن أن يكون نسخها فقط، فجوابه: أنَّهُ وُجد ضرب على بعض الكلمات والأبيات كما في قوله:

فيه مسائل فما لفظٌ أفاد فهو كلام وهو جملةٌ أفاد

كان الشطر الثاني: «فجملةٌ وهو كلام قد أفاد».

وقوله:

كل كلام جملةٌ لا عكس وهو الصحيح ليس فيه لبس

كان الشطر الثاني: «وهو الصحيح افهم عداك النحس».

وهذا الضرب والطمس كثير، ستجد في هوامش التحقيق ما يبين ذلك، ويؤكد أن النظم للمعلمي.

٣ ـ في آخر النظم كان قد عدَّ الأبيات (١٩٨) ثم أعاد النظر وصوَّبه إلى (٢٠٠) وختمه بذكر اسمه وتوقيعه، وهذا يجزم بأن النظم له.

مميزات المنظومة:

١- سلاسة النظم وسهولته مع حسن الترتيب.

٢- الالتزام بما في الأصل مع الزيادات التي أوردها من شرح ابن جماعة، وكانت منتقاة لا حشو فيها.

٣- رقَّم الناظم بعض المسائل الموجودة بالأصل مع زيادات توضيحية أثبتها في الهامش باسم المؤلف.

٤- لعلها أول منظومة للقواعد الصغرى، إذ إنَّ غالبهم نظم «الإعراب عن قواعد الإعراب»[1].

وصف المخطوط:

النظم كتب بخط المعلِّمي المعتاد، وقد عَنْون له في أعلى الصفحة الأولى بـ«نظم قواعد الإعراب الصغرى»، ووضع بين الأبيات فواصل تشبه الأقواس، وبعض الكلمات قد ضبط ضَبْط قلمٍ، وعليه ضرب في بعض المواضع، وتخريجات يسيرة، وهو يقع في الكشكول الذي سبق وصفه، ويبدأ من (ص١٧٩) إلى (ص١٨٢)، والأبيات مدمجة كأنها منثورة، بعضُها داخل في بعض.

* * * *

الرسالة الخامسة: طرائف في العربية:

بحث المعلمي فيها خَمْسَ مسائل تتعلق باللغة العربية نحوها وصرفها وهي كما يلي:

١ ـ الإشارة وعلاقتها بنشأة اللغة.

٢ ـ تصريف لفظة (تنّور).

---

(١) وقد قدَّم الناظم في هذه المنظومة حرف (لمَّا) على (لو) خلافًا للأصل، وكذا ترجيحه معنى السين في أنه أضيق في مدة الاستقبال من (سوف)، وقد ترك الناظم المقالة الثانية لابن مالك في (ريث).

٣ ـ تصريف كلمة (تفّاح).

٤ ـ ضمير الشأن والقِصّة.

٥ ـ بَحْثٌ في الفعل (كاد).

المسألة الأولى:

تحدث الشيخ رحمه الله عن بداية اللغة ونشأتها، وذلك بقولٍ اشتهر قديمًا وحديثًا لدى العلماء، ألَا وهو حكاية الأصوات المسموعة، وذكر على هذا أمثلةً، ثم جعل له حظًّا من الوجاهة سواءٌ قيل: إنَّ اللغة من وضع البشر أو إنها من تعليم الله سبحانه لآدم عليه السلام.

وثَمَّت قول آخر وهو المناسبة بين الألفاظ والمعاني باختلاف صفات الحروف وترتيبها وحركاتها، وجعله أيضًا وجيهًا، ثم إنَّ كلا القولين لا يفسِّر إلَّا جزءًا ضئيلاً من اللغة.

والقول الثالث الذي خطر للمؤلف ـ ولم ير أحدًا تعرَّض له ـ هو الإشارة، ومقصوده بالإشارة الإشارة باللسان والشفتين مع إصدارِ صوت مناسب لها، وضرب لهذا الوجه أمثلةً عديدة، فمِنْ ذلك اسم الإشارة (ذا) للمذكر و(ذي) للمؤنث، وقد بيَّنتُ أنَّ السهيلي وابن القيم قد تعرَّضا لهذا قبل المؤلف.

ومن الأمثلة أيضًا ضمير المتكلّم (أنا)، ويُلْحق به بقيَّة الضمائر[1].

وكذلك من الأمثلة لفظ (الماء) و(مَصَّ).

---

(١) لم يتعرض لها المؤلف بتوجيه.

وأيضًا كلمة (بَلَع) و(لفظَ) و(نَفَث) و(ذَوْق).

و(نَبذَ) و(قرب) و(بلغ) و(مضَغَ)، وهذه الكلمات من (بَلَع) وحتى (مضَغَ) قسَّمها المؤلف إلى إشارةٍ حسية، وأخرى معنويّة.

ثم إنَّ الطريقة التي أتى بها (وهي الإشارة) مستفادة ممَّا ذكره ابن جني وغيره من حكاية الأصوات المسموعة ومِن ملاحظة صفات الحروف وترتيبها، كما بيَّنه بقوله رحمه الله: «فإذا ضممتَ هذه الطريقة مع التوسع في الإشارة المعنوية، وإلى ما ذكروه من حكاية الأصوات، وإلى ما ذكره ابن جنّي وغيره من صفات الحروف شدة ورخاوة وغير ذلك كثُر عدد الكلمات التي يمكن تطبيقها».

المسألة الثانية:

تعرَّض فيها المؤلف رحمه الله إلى تصريف لفظة (تنّور) وهو الموقد الذي يُخْبَز فيه، وقد عَقَد المؤلف الصلةَ بين هذه اللفظة ومادّة (ن و ر) التي اشْتُق منها كلمتا (النار ـ والنور) بأثرٍ رُوي عن علي رضي الله عنه في تفسير قوله تعالى: ﴿وَفَارَ ٱلتَّنُّورُ﴾ [هود: ٤٠، المؤمنون: ٢٧]، وهذه العلاقة في الاشتقاق يقررها المؤلف ليتوصل إلى الوجه الذي اختاره، وإن اعترضها بعضُ الأئمة ونفى أن يكون للنار والنور علاقةٌ بالتنور.

ثم لمَّا كان ظاهرًا أن تجْعَل التاءُ زائدةً ـ إذا قلنا: إنَّ التنور من مادة (ن و ر) ـ فإنَّه يُشكل عليه أنَّ وزن (تَفُّعْل) بالتضعيف مفقود في كلام العرب فلِهذا قال الجمهور: إنَّ الزيادة وقعت في الواو وليست في التاء، فيكون وزن (تنّور) حينئذٍ عندهم (فَعُّول) أو (فَنْعُول) وهاتان صيغتان موجودتان في

كلام العرب، وعليه فالكلمة من مادة (تنر)، هذا تقرير الجمهور[1]، ويعكّر عليه أمور منها:

عدم المناسبة في الاشتقاق، وأيضًا مادة (تنر) أَصْلٌ لا يُعرف له نظير، ومنها أَنَّه لا يجتمع نون وراء في كلمة عربية، والاعتراضان الأوّلان لهما حظٌّ من النظر، وأمَّا الأخير فليس على إطلاقه.

وذهب جمعٌ من الأئمة إلى أن كلمة (تنّور) أعجميّة هربًا من تلك الإشكالات، قال السمين الحلبي في الدرّ (٤/ ٩٨): «وقيل: هو أعجميٌّ، وعلى هذا فلا اشتقاق له».

وردَّ هذا القول غير واحد من العلماء، وقالوا: لا تخلو الكلمة من أمرين:

أحدهما: أن تكون عربيةً خالصة.

ثانيهما: أن تكون اشتركت فيها جميع اللغات، وعمَّ بها كل لسان.

وهذه الإشكالات التي مضت أدَّت إلى أن يخطر ببال المؤلف رحمه الله وَجْهٌ في تصريف (تنور) يراه أسلمَ من جميع ما تقدَّم، وذلك أن اللفظة عنده مشتقة من مادة (ن و ر) ـ كما قال ثعلب ـ ولكنَّ وزنها في الأصل كان على (فَعُّول)، ثم جرى لها قلب ـ بتقديم العين على الفاء فصار (وَنُّور) بوزن

---

(١) وأمَّا الإمام ثعلب فذهب إلى أنه مشتق من مادة (ن و ر) ووزنه حينئذ (تَفْعول)، ورد عليه ابن جني في الخصائص (٣/ ٢٨٥)، واعتذر لثعلب أبو حيان في البحر المحيط (٥/ ١٩٩)، وأمَّا الأستاذ أحمد شاكر فقد جوَّد رأي ثعلب كما في تحقيقه للمعرَّب (ص٨٤).

(عَفُّول) ثم أبدلت الواو الأولى تاءً فأصبح (تنُّور) واستدل لهذا القول بأمثلة عديدة من كلام العرب حصل فيها قلب وإبدال، ثم أبدى إشكالاً في هذا القول وأجاب عنه بوجهين.

ولا شكَّ أنَّ هذا الوجه سالمٌ من الاعتراضات السابقة، وموافق للاشتقاق.

وبعد بحثٍ وُفِّقْتُ ـ ولله الحمدُ والمنَّةُ ـ لنقْلٍ وجدتُه في الفائق للزمخشري (١/ ١٥٦)، والمجموع المغيث لأبي موسى المديني (١/ ٢٤٤) عن الإمام أبي الفتح محمد بن جعفر الهَمَذَاني[1] (ت٣٧١هـ ـ أو ٣٧٦هـ) اختار في تصريف (تنّور) ما اختاره الشيخ المعلِّمي رحمه الله، وبهذا يكون مسبوقًا إليه، ولئن دلَّ هذا على شيءٍ إنَّما يدلُّ على رسوخ قدم المؤلف، وتمكّنه من علم العربية، فهو لم يطَّلع على قول الهمداني، ومع ذلك وافقه، وزاد عليه في التقرير ودفع الإشكالات.

المسألة الثالثة:

تكلم فيها المؤلف على كلمة (تُفَّاح) ـ وهو الثمرُ المعروف ـ وبيَّن رحمه الله أنَّ مادة (ت ف ح) لا يُعْرَف لها اشتقاقات غير لفظةِ (تُفَّاح)، وقد أشار إلى هذا ابن فارس في المقاييس (١/ ٣٥٠)، واقتصر أكثر أئمة اللغة على هذا، وأمَّا كلمتا (تَفْحة) و(التفَّاحتان) فتفرَّد فيهما إمامان، فالأولى معناها الرائحة الطيّبة وأثبتها أبو الخطاب الأخفش الكبير وحده وهو معروف بالتفرّد، ومَن جاء بعده من أصحاب المعاجم فهو ناقل عنه، وقد

---

(١) راجع ترجمته في معجم الأدباء لياقوت (١٨/ ١٠١).

تأوّلها المؤلف بقوله: «فإنْ صحَّ ـ أي لفظ تَفْحة ـ فمأخوذ من التفَّاح نفسه».

وأمَّا الثانية ــ وهي التفاحتان ــ فقد انفرد بها أبو الحسن الهُنائي المشهور بـ (كُراع النّمل) (ت٣١٠هـ) فقد جاء في كتابه «المنجد» (ص١٥٢): «وتُفَّاحتا الفرس: رؤوس الفخذين إلى أمِّ الوَركيْن»[1]، ولم أجد هذا المعنى لغيره، وتناقلها عنه غير واحد كصاحب المحكم، والمجد وأشاروا إلى تفرّده بقولهم: «عن كراع»[2].

والحاصل أنَّ مادة (ت ف ح) ليس لها مشتقات سوى كلمة (تفّاح) لذا رأى المؤلف أنَّ هذه الكلمة غير مأخوذة من تلك المادة النادرة، بل قد تكون من مادة معروفة لها اشتقاقات عديدة وهي مادة (ف و ح)، واحتجَّ لهذا بالمناسبة بين (التفّاح) والفعل (فاح) في كون ذلك الثمر تصدر منه رائحة فوَّاحة، وهي مناسبةٌ ظاهرة.

ثم قوَّى هذا بالصناعة الصرفية، وبذكر نظائر لتلك الكلمة.

وقد أكثرتُ المراجعةَ والبحث في بطون المصادر اللغوية وغيرها، فلم أظفر بقولٍ لأحدهم يذهب فيه مَذْهب المعلّمي رحمه الله لكلمة (تفَّاح)، والله تعالى أعلم.

المسألة الرابعة:

تعرَّض فيها المؤلف رحمه الله لِضمير الشأن والقصة ــ كما يسميه

(١) في الأساس (١/ ٩٤) جعل قول كراع مجازًا فانظره.

(٢) وله في المعاجم تفردات كثيرة.

البصريون ـ، وأهلُ الكوفة يسمونه ضمير المجهول[1].

ومِمَّا تميّز واختصَّ به كونه يعود على متأخّرٍ لفظًا ورتبةً، فبيَّن فهمه بما نشأ عليه، ثم وقف على بعض كلام النحاة واستأنس به حين وجده قريبًا من فهمه.

وتعرَّض أيضًا لمسألة تأنيث ضمير القصة وتذكيره وهي مسألة خلافية بيَّنتُ المذاهبَ فيها ـ كما تجده في الهوامش ـ.

وعلى هذا يكون المؤلف رحمه الله قد خالف الجمهور، ووافق بعض مَن سبقه من الأئمة والله أعلم.

المسألة الخامسة:

تكلّم فيها المؤلف رحمه الله تعالى على قضيَّةٍ شائكة قد وقع الخلاف المستطير فيها قديمًا وحديثًا.

فمن الأصول المعتَرفِ بها وضعًا أنَّ النَّفْي إذا ورد على لفظةٍ انتفت، وإذا لم يرد عليها كانت في حكم الإثبات، غير أنَّ (كاد) أتت في بعض الأساليب بما يخالف تلك القاعدة ممَّا جعل الأئمة يضطربون فيها، ويذهبون بها إلى مذاهب شتى قد تصل إلى خمسة أو ستة أقوال.

استفتح المؤلف رحمه الله المسألة بتقسيم (كاد) في الاستعمال إلى ثلاثة أوجه:

---

(١) وانظر كلام ابن الحاجب في الإيضاح (١/ ٤٧١) عن سبب التسمية، وعن اختصاص ضمير الشأن بأشياء من دون الضمائر الأخرى. انظر: الأشباه والنظائر للسيوطي (٢/ ٤٠٤).

الأول: أن لا يكون قبلها ولا بعدها نَفْي، فَحَكَى الاتفاق على أنَّ معناها حينئذٍ (قارب) أو يزاد عليه (ولم يفعلْ) وهذا تصريح بمفهوم المخالفة.

الوجه الثاني الذي ذكره المؤلف لـ (كاد): أن يقع النفي بعد الفعل، ومراده بالفِعْل (كاد) ونظيرها (قارب).

الوجه الثالث لـ (كاد): أن يتقدّم النفي على الفعل (ومراده بالفعل ـ أيضًا ـ كاد ونظيره قارب)، فأمَّا (قارب) فإنَّه إذا تقدَّم النفي عليه نحو: ما قارب التلميذُ أن ينجحَ أفهم النفي وهو عدم النجاح جَرْيًا على القياس.

وأمَّا أخوه (كاد) فعلى خلاف هذا، فإنَّك إذا قلت: ما كاد التلميذُ ينجحُ، صار المعنى ثبوت نجاحه، وهذا مخالف لقياس لغتهم.

وقد وقفت على نصٍّ قديم لأبي عبيدة معمر بن المثنّى (ت٢١٠هـ) يشير إلى أنَّ استعمال (كاد) منفيةً قد يكون أحيانًا من باب التقديم والتأخير والقلب وهذا أحد استعمالاتها عنده، حيث قال في كتاب «المجاز» (٢/ ٦٧): ﴿لَمْ يَكَدْ يَرَىٰهَا﴾ لبابِ كاد مواضع: موضع للمقاربة وموضع للتقديم والتأخير، وموضعٌ لا يدنو لذلك وهو لم يدنُ لأنْ يراها ولم يرها فخرج مخرج: لم يرها ولم يكد، وقال في موضع المقاربة: ما كدتُ أعْرف إلّا بعد إنكار، وقال في الدنو: كاد العروسُ أن يكون أميرًا، وكاد النعام يطير»[1] اهـ.

هذا وإنّي رأيت الشيخ محمد الطاهر ابن عاشور قد توافق مع المعلِّمي

---

(١) قارن بين هذا وبين ما نقلته عن ابن يعيش والكفوي حتى يتضح لك معنى التقديم والتأخير.

في هذه المسألة، فقال في تفسير التحرير والتنوير (١/ ٥٥٩) ـ بعد أن تكلَّم على كاد والاختلاف فيها ـ: «وزعم بعضهم أنَّ قولهم: ما كاد يفعلُ، وهم يريدون أنَّه كاد ما يفعل أنَّ ذلك من قبيل القلب الشائع، وعندي أنَّ الحقَّ هو المذهب الثاني وهو أنَّ نفيها في معنى الإثبات، وذلك لأنَّهم لمَّا وجدوها في حالة الإثبات مفيدةً معنى النفي جعلوا نَفْيها بالعكس كما فعلوا في (لو) و(لولا) ويشهد لذلك مواضع استعمال نفيها فإنك تجد جميعها بمعنى مقاربة النفي لا نفي المقاربة، ولعل ذلك من قبيل القلب المطَّرد، فيكون قولهم: «ما كاد يَفْعل، ولم يكد يفعل» بمعنى: كاد ما يفعل، ولا يبعُد أن يكون هذا الاستعمال من بقايا لغة قديمة من العربية تجعل حرفَ النفي الذي حقُّه التأخير مقدَّمًا، ولعلَّ هذا الذي أشار إليه المعري بقوله: «جرت في لساني جرهمٍ وثمود»، ويشهد لكون ذلك هو المراد تغيير ذي الرمة بيته[١]، وهو من أهلِ اللسان وأصحاب الذوق، فإنَّه وإنْ كان من عصر المولدين إلا أنَّه لانقطاعه إلى سكنى باديته كان في مرتبة شعراء العرب حتى عُدَّ فيمن يُحتجُّ بشعره وما كان مثله ليُغيِّر شعره بعد التفكر لو كان لصحته وجه، فما اعتذر به عنه ابن مالك في شرح التسهيل ضعيف[٢]، وأمَّا دعوى المجاز فيه فيضعفها اطراد هذا الاستعمال حتى في آية: ﴿لَمْ يَكَدْ يَرَىٰهَا﴾ فإنَّ الواقفَ في الظلام إذا مدَّ يده يراها بعناء، وقال تأبط شرًا: [فأُبْتُ إلى فَهْمٍ وما كدتُ آيبًا] وقال تعالى: ﴿وَلَا يَكَادُ يُبِينُ﴾»اهـ.

---

(١) روى القصة المرزباني بإسناده في الموشح (ص٢٣٥).

(٢) شرح التسهيل (١/ ٣٩٩).

وصف المخطوط:

يقع المخطوط في (١٣) ورقة تقريبًا، مقاس (٢٣×١٦ سم) كُتب بخطّ المعلِّمي نفسه، وهو خط واضح ولكن يكثر فيه الضرب حتى يصل إلى صفحة أو صفحتين أحيانًا، ويكثر فيه أيضًا التخريجات، وكان يكرّر كتابة بعض المسائل، ويُضيف إليها في مواضع أخرى.

وهو محفوظ بمكتبة الحرم المكي الشريف برقم (٤٧٠٩) وعنون لها المعلّمي نفسه بـ (طرائف في العربية).

****

الرسالة السادسة: الكلام على تصريف (ذو):

تعرَّض المؤلف في هذه المقالة لبحث لفظة (ذو) بمعنى صاحب، والتي تُعدّ من الأسماء الخمسة على رأي الفراء والزجاج، ومن الستةِ على رأي الجمهور، وجلا الأمرَ في تصريفها، حيث إنه نقل كلام الأئمة من أصحاب المعاجم وأهل اللغة، وعقّب عليهم بزيادة توضيح يزيل الإشكال عنها؛ لأنَّ الأصل في الأسماء مجيئُها على ثلاثة أحرف و(ذو) ظاهرها حرفان، وبالرجوع إلى حقيقة تصريفها نجد أنه وقع في لامها حَذْفٌ بالاعتباط، وكان الأصل أن تبدل لامُها ألفًا لكونها متحركةً مفتوحًا ما قبلها، والدليل على هذا رجوعُها ـ أعني الألف ـ في المثنى كما جاء في قوله تعالى: ﴿ذَوَاتَآ أَفْنَانٍ﴾ [الرحمن: ٤٨]، والتثنية والجمع يَردَّان الأشياء إلى أصولها ـ كما هو مقرر في محله ـ.

قال السهيلي في نتائج الفكر: «وأمّا (ذو مالٍ) فكان الأظهر فيه أن يكون حرفُ العلّة حرفَ إعراب، وأن يكون الاسم على حرفين ـ كما هو في بعض

الأسماء المبهمة كذلك ـ يدلّك على ذلك قولهم في الجمع: (ذوو مالٍ، وذوات مال) إلا إنه قد جاء في القرآن: ﴿ذَوَاتَآ أَفۡنَانٖ﴾ و ﴿ذَوَاتَىۡ أُكُلٍ﴾ وهذا ينبئ أن الاسم ثلاثي، ولامه ياء، انقلبت ألفًا في تثنية المؤنث خاصةً»[1].

ثم استرسل السهيلي في بيان تصريف (ذو ـ وذات) بكلام فيه نكتٌ ألمح إليها المعلِّمي دون أن يقف على كلام السهيلي.

ولْتعلم أنَّ سبب الإشكال الذي من أجله بيَّن المعلِّمي وغيره تصريف (ذو وذات) هو أنَّ لام الكلمة حُذِفَ في المفرد المذكر، والمفرد المؤنث، وفي جمعي المذكر والمؤنث، ورجعتْ ـ أعني اللام ـ في المثنى كما في ﴿ذَوَاتَآ أَفۡنَانٖ﴾ على غير الأصل، وكان الأصل أن يقال: (ذاتا) وقد ورد بقلّةٍ، فلا يظننَّ ظانٌّ أن نحو: ﴿ذَوَاتَآ أَفۡنَانٖ﴾ و ﴿ذَوَاتَىۡ أُكُلٍ﴾ صيغة جمع لـ (ذات) كَلَّا، بل هي تثنيةٌ بردِّ اللام على غير الأصل، والله أعلم.

* * * *

الرسالة السابعة: إشكال صرفي وجوابه:

استشكل المؤلف لِـمَ لمْ يعامل جمع (خطيئة) وبابه معاملة جمع (رسالة، وصحيفة، وعجوز) مع أنَّ وزن المفرد فيهما واحد وهو (فعيلة) ويجمعان ـ أيضًا ـ على (فعائل) في أحد تصاريف (خطايا) وبابه[2].

---

(١) راجع نتائج الفكر (ص٨٠).

(٢) انظر التصريح للأزهري فقد بيَّن الأعمال الخمسة التصريفية في كلمة (خطايا) كما في (٢/ ٣٧١).

وهذا الاستشكال له وجهٌ وجيه، وهو نوع من أنواع التماس العلل في مسائل الصرف، فقديمًا وقع الخلاف بين البصريين والكوفيين في تصريف ووزن كلمة (خطايا) وبابه، وقد بسط الخلاف ابن الأنباري في كتابه الإنصاف[1].

ومن خلال البحث في كتب الصرف والنحو وجدت الأئمة يعللون قلب الهمزة الثانية ياءً لاجتماع همزتين في كلمة واحدة، ثم بعد هذا يبدلون مكان الياء ألفًا كما في (مدارا) ثم إلى آخر ما يكون من تصريف الكلمة، قال أبو عثمان المازني ـ كما في المنصف (٢/ ٥٤) ـ: «اعلم أنك إذا جمعت «خطيئة ورزيئة» على فعائل قلتَ: «خطايا ورزايا»، وما أشبه هذا ممَّا لامه همزةٌ في الأصل لأنك همزت ياء «خطيئة ورزيئة» في الجمع كما همزت ياء «قبيلة وسفينة» حيث قلت: «قبائل وسفائن»، وموضع اللام من خطيئة مهموز فاجتمع همزتان فقلبت الثانية ياءً لاجتماع الهمزتين فصارت «خطائيُ» ثم أبدلت مكان الياء ألفًا كما فعلت ذلك في «مدارا ومعايا» وما أشبه ذلك فصارت «خطاءا» وتقديرها «خطاعا» والهمزة قريبة المخرج من الألف فكأنك جمعت ثلاث ألفات، فلما كان كذلك أبدلوا من الهمزة ياءً فصارت «خطايا» فلا تستنكر هذا التفسير وتطويله، فإنَّ هذا الباب يدور على هذا فاعلم ذاك» اهـ.

فكأنَّ المعلِّمي ـ رحمه الله ـ يرى أن هذا التعليل غير كافٍ لرفع الإشكال، وبدا له أنَّ الجواب عن ذلك هو رفع اللبس، بأن لا يكون جمع (خطايا) ونحوه ـ إذا عومل معاملة رسائل ـ مشبهًا المصدر، وشرح كيف

---

(١) انظر (٢/ ٨٠٥).

يكون الالتباس ـ بما ستراه قريبًا في كلامه ـ.

وبيَّن المؤلف ـ كالمورد على نفسه إشكالاً ـ لِمَ لم يُهْمَزْ نحو (دعاوى وفتاوى) كما هُمِزَ عجائز وبغايا في أحد تصاريفه؟

أجاب: بأنَّ مفرد دعاوى وفتاوى ليست الواو فيهما كالتي في عجوز وبَغُوي، والقاعدة التي توجب قلب الواو همزة شرطها أن تكون الواو زائدة وحرف مدّ، فلذلك لم تعامل معاملة رسالة أو خطيئة فهي خارجة عن القاعدة ووزنها يكون (فعالى أو فعالي) فبالفتح جعلها المؤلف ملحقة ببغايا، وبالكسر ملحقة بعجائز، وبهذا ينحل الإشكال، ويزول الإبهام.

وصف الأصل:

استفتح المؤلف المقالة بذكر الكلمات المُشْكلة، وجعلها على ستة أعمدة، ثم ذكر البسملة، ودعاء: «اللهم وفق للصواب»، ثم أوضح الإشكال وأجاب عنه بما ظهر له.

والمخطوط كتب بخط المؤلف، وفي آخره ذكر اسمه ـ وهذا دليل على نسبة المقالة إليه ـ وهو غير مؤرخ، وغير مُعَنْون، ويقع في الصفحة الخامسة من الكشكول الذي سبق وصفه.

****

الرسالة الثامنة: ضَبْطُ فِعْلين فِي مَتْنِ الأزهار، واعتراض وانتقاض:

وُجِّه سؤالٌ للمؤلف عن عبارةٍ وردت في متن الأزهار اشتملت على فعلين، وهما (يرق ـ يعتق) كيف يُضبطان وما الدليل على ذلك.

ومتن الأزهار كتاب من كتب الفقه الهادوي أَلَّفه الإمام أحمد بن يحيى

الملقب بالمهدي (ت٨٤٠) وسمَّاه: الأزهار في فقه الأئمة الأطهار، وعليه شروح كثيرة.

وقد بحث المؤلف المسألة مستعينًا ببعض المعاجم كالمصباح والأساس للزمخشري وغيرها من الكتب، وترجح له أنهما بفتح الفاء وكسر العين، فاعترض عليه معترض رمز لاسمه بحرف (ع) ولعله العلَّامة القاضي عبد الله العمودي، فأجاب المؤلف عن الاعتراض الأول، ثم عاد المعترض مرة أخرى يعترض على الجواب فنقض المؤلف اعتراضه.

وصف المخطوط:

المخطوط يقع في خمس أوراق متفرّقة ضمن مجموع فيه خطابات وفوائد متنوعة وهو برقم (٤٧٠٧)، وهذه الأوراق ـ فيما يبدو ـ بقلم ناسخ لم يُذْكَر اسمه، وذلك أن المؤلف صرَّح داخل الرسالة بقوله: «ليس بخطي ولا أمليته كذلك»، ثم حررها المؤلف وذلك لوجود تعديل وضرب على بعض الكلمات ووجود تخريجات يسيرة، وأمَّا الاعتراضات فهي بخط مغاير، وبأسفل الصفحة.

وقد استعمل في الرسالة في بعض الكلمات (أم) الحميرية كما في قوله (أمعرب).

العمل في الرسالة:

نسخت المخطوط ثم قابلته بالأصل ورتَّبتُ الأجوبة والاعتراضات بما ظهر لي، وقد كرر المؤلف بعض الكلام فرأيت إثباته للفائدة، والرسالة ليست معنونة.

* * * *

*** فائدتان:**

- خاطرة في قول الشاعر: (ولكنني من حبِّها لعميدُ):

هذه المقالة عبارة عن خاطرة خطرت في ذهن المؤلف حال الدرس، عندما مرَّ به قول الشاعر:

* ولكنني من حبِّها لعميدُ *

حيث إنَّ هذا الشطر شاهد للكوفيين في جواز دخول اللام على خبر (لكنَّ) ـ بالتشديد ـ، وردَّه البصريون بزيادة اللام.

بينما يرى المؤلف أنَّ الأمر مختلف عن قول الفريقين وأن حقيقة الكلام ترشد إلى أنَّ قوله: ولكنّني من حبّها... إلخ، أصله: (لكنْ ـ بالتخفيف ـ إنّني من حبِّها لعميد) ثم أوضح كيف آلت (لكن إنني) إلى (لكنّني).

وهذا الخاطر من المؤلف كان قد انقدح في ذهنه بادئ الأمر، ثم رأى الزمخشري قد قال ببعض ما ذهب إليه، وقد وجدتُ آخرين من النحاة قد قالوا بمثل هذا القول ـ كما تجده في الحاشية.

وعلى هذا القول الذي ذهب إليه المعلِّمي وغيره، تكون لام الابتداء داخلةً على خبر (إنَّ)، وليس داخلة على خبر (لكنَّ)؛ فعليه لا شذوذ ولا تأويلَ في البيت، والله أعلم.

- المعارف التي بعد اسم الإشارة:

هذه المسألة من آراء المؤلف التي لم يُسْبَقْ إليها، وهي مجيء الاسم المعرفة بعد اسم الإشارة ماذا يكون حكمه؟

اختلف النحاة قديمًا في موقع الاسم المعرفة بعد اسم الإشارة، فمنهم من جعله نعتًا ومنهم من جعله بدلاً، ومنهم مَن جعله عطف بيان ومنهم مَنْ فصَّل فقال: إن كان الاسم الواقع بعد اسم الإشارة مشتقًّا فهو نعت، وإن كان غير مشتق فهو عطف بيان، وهو اختيار جماعة من النحاة منهم الزجاج وابن جني وابن السِّيْد البَطَليوسيّ والسُّهَيلي وابن مالك(1).

وأما الشيخ المعلِّمي رحمه الله فرأى رأيًا غير رأي هؤلاء؛ إذ إنه اعتبر مراتب الاسم المعرفة، وما ذهب إليه مبنيٌّ على القول بأن المعارف متفاوتة وهو قول الجمهور خلافًا لابن حزم الظاهري.

وصف المخطوط:

هذه الفائدة توجد في (ص١٧) في الكشكول الذي تقدم وصفه وهي بخط المؤلف المعتاد، وعليها ضرب في بعض الكلمات وإصلاح وتصويب.

* * * *

القسم الثاني: (الرسائل اللغوية والأدبية):

الرسالة التاسعة: اختصار كتاب «درة الغواص في أوهام الخواص» للحريري.

أَلَّف أبو محمد القاسم بن علي الحريري [٤٤٦هـ ـ ٥١٦هـ] كتابًا في

---

(1) انظر: ارتشاف الضرب (٤/ ١٩٣٤)، وإصلاح الخلل الواقع في الجمل لابن السيد (ص٧١).

التصحيح اللغوي أسماه (دُرَّة الغواص في أوهام الخواص)، وتناوله علماء اللغة بالتحشية، والشرح، والنقد، والنظم والاستدراك، والتلخيص والاختصار، فمِنَ الحواشي الموضوعة عليه حاشية ابن برّي اللغوي (ت٥٨٢هـ)، وحاشية ابن ظَفَرٍ الصقلّي (ت٥٦٥هـ)، وحاشية ابن الخشّاب (ت٥٦٧هـ)، وأمَّا الشروح فمنها شرح أبي بكر الأنصاري، وشرح الخفاجي المصري (ت١٠٦٩هـ)، وشرح الشيخ زين المرصفي الصيّاد (ت١٣٠٠هـ) المسمَّى: عنوان المسرَّة لشرح محاسن الدرَّة، وكتاب كشف الطَرّة عن الدّرة لمحمد أفندي الآلوسي (ت١٢٧٠هـ) وغيرها.

ومن الأنظام: نظم ابن الوراق الفائزي، ونظم أبي الفتوح عبد القادر بن إبراهيم، وأمَّا الاختصارات فمن ذلك مختصر الدرة للشيخ عبد الرحيم بن الرضي الموصلي (ت٦٧١هـ)، وتهذيب الخواص من درّة الغواص لابن منظور صاحب لسان العرب (ت٧١١هـ)، وغير ذلك من الأعمال التي قامت حول الدرة(١).

ورسالتنا هذه تُعدُّ واحدةً من تلك السلسلة العلمية المباركة، فالمعلّمي رحمه الله لخَّصَ درة الغواص تلخيصًا بديعًا يدل دلالة واضحة على معرفته بفنٍّ الاختصار معرفةً فائقة، فهو لم يحذف الزوائد فحسب، بل ربما أضاف أشياء كالمستدرك بها على الأصل.

---

(١) ما ذكرته هنا على وجه الإيجاز ولم أستقصِ، وانظر كشف الظنون (١/ ٧٤١)، وإيضاح المكنون (٣/ ٤٥٩)، ومقدمة تحقيق تهذيب الخواص (ص١٥).

طريقة التلخيص والاختصار:

كان اختصار المؤلف اختصارًا بديعًا ـ كما سبق ـ وربما يكون إشارةً ولمحًا قد لا يفهمه القارئ حتى يرجع إلى الأصل[1]، ومن أساليبه في الاختصار:

- أنه يترك التعليلات والأسباب التي يذكرها الحريري في تصويب الكلمة، وكثيرًا ما يستطرد ـ أعني الحريري ـ بذكر فوائد لغوية أو نحوية أو صرفية، أو يستشهد بشواهد شعرية، أو يورد قِصَّة من قصص العرب أو مثلاً من أمثالها أو غير ذلك فيختصر المعلّمي هذا كلّه بالاقتصار على تصويب الكلمة، وربما أشار إلى السبب كما في لفظ (مائدة).

وكثيرًا ما كان المعلِّمي يصوغ العبارة بنفسه دون الالتزام بعبارة الأصل كما في قوله: (لا أكلّمه قط) من الدرة[2] حيث أبدلها في المختصر بقوله: (لا أعلمه قط)[3]، وكذلك ما جاء في قوله: (اصفرَّ وجهُه من المرض)[4] أبدلها بكلمة الخوف[5]، وكذلك عبارة: (اجتمع فلان مع فلان) حيث قال الحريري: «والصواب: اجتمع فلان وفلان...» وذكر السبب وأطال[6]، بينما

(١) انظر مثلاً (ص٨): لثفل ما يعصر: تجير، الوعل: تيتل.

(٢) (ص١٦)، ط محمد أبو الفضل إبراهيم.

(٣) انظر (ص٢).

(٤) الدرة (ص٣٣).

(٥) انظر (ص٤).

(٦) انظر: الدرة (ص٣٤).

اكتفى المعلِّمي بقوله: الاتيان بالواو بدل (مع)[1]، وغير هذا مما تراه في الرسالة.

- ومن أساليبه في الاختصار أيضًا: حذف بعض الكلمات، وهذا الحذف تارةً يكون لأجل التكرار، فإذا ذكر الحريري ـ مثلًا ـ كلمات حكمُها في التصويب واحد اكتفى المعلِّمي ببعضها كما جاء في كلمة: الحواميم والطواسين[2]، اقتصر المعلِّمي على الحواميم، وحذف الأخرى[3].

وكذلك فَعَل في (مدوَّد ومسوّس، ومكرّج، ومقارَب، وموسوس)[4] اقتصر على ثلاثة منها: (مدوّد ومسوس وموسوس)[5]، وكذا فعل في (سارر، وقاصص، وحاجج، وشاقق)[6] فإنه حذف الأولى والأخيرة[7].

وربَّما حذف المعلِّمي بعض الكلمات برمَّتها عمدًا كما وقع في الألفاظ التالية:

١ - (أوقية)[8].

---

(١) انظر (ص٤).

(٢) انظر الدرة (ص٢٠).

(٣) انظر (ص٣).

(٤) الدرة (ص٥٤).

(٥) انظر (ص٦).

(٦) الدرة (ص١١٣).

(٧) انظر (ص١٠).

(٨) الدرة (ص٧٦).

٢- (عيرته بالكذب)[١].

٣- (جرى الوادي فطم)[٢].

٤- (النسبة إلى رَامَهُرْمُز)[٣].

٥- الفرق بين مخوف ومخيف[٤].

٦- القَيْنة بمعنى المغنية خاصة[٥].

٧- البهيم نعت يختص بالأسود[٦].

٨- معنى الفعل (هوىٰ)[٧].

وغير ذلك من الأمثلة، ولعل اختلاف نسخ الدرة، كان السبب في سقوط بعض الكلمات، فممَّا وقفتُ عليه كلمة (مؤونة) فهي مثبتة في طبعة عبد الحفيظ فرغلي (دار الجيل) (ص٧٠٨)، وساقطة من طبعة محمد أبو الفضل (دار نهضة مصر).

وقد أثبتها المعلِّمي في المختصر، وكذلك قاعدة: (وكل مقصور فحكمه إذا اتّصل به... إلخ) مثبتة في طبعة الفرغلي (ص٧١١) ساقطة من

(١) الدرة (ص١٦٨).

(٢) الدرة (ص١٧٢).

(٣) الدرة (ص٢٠٨).

(٤) الدرة (ص٢٦٤).

(٥) الدرة (ص٢٦٧).

(٦) الدرة (ص٢٦٩).

(٧) الدرة (ص٢٧٠).

طبعة محمد أبو الفضل، وقد أوردها المعلِّمي أيضًا، وكذلك من اختلاف النسخ الاختلاف في ترتيب بعض المواد تقديمًا وتأخيرًا[1].

- التعقّبات والزيادات:

لم يكتف المؤلف رحمه الله باختصار المواد التي بالأصل بل إنَّه ربّما استدرك، وتعقّب وأضاف، وغيَّر اللفظ بلفظٍ آخر أحسن منه ـ كما صنع في قول الحريري: «لعله ندم، ولعله قدم»[2]، أبدلها المعلِّمي بقوله: «لعله فعل أو لم يفعل» وهذه أعمُّ من عبارة الحريري، وكذلك ما جاء في الدرة: «ويقولون في الأمر للغائب والتوقيع إليه: يعتمدْ ذلك ـ بحذف لام الأمر... إلخ»[3]، أبدلها بقوله: «في أمر الغائب: يَفْعلْ فلانٌ كذا»[4]، هذا وإنَّ اختصار المعلمي للدرّة لا يؤخذ منه أنَّه تابعٌ للحريري في كل مسألةٍ ذكرها، إذْ إنَّ كثيرًا من تلك المسائل مختلفٌ فيها، وربما يكون الصواب مع غير الحريري، فالمعلمي أراد تهذيب الكتاب لنفسه وربما لغيره ليستفيد الجميع، فهو كابن منظور عندما اختصر الدرة في كتابه تهذيب الخواص حيث إنه استدرك قليلًا وترك الباقي، ولا يعني أنه موافق للأصل، فلسان العرب ملآن بما يخالف الدرة.

---

(١) انظر (ص٦٨٤ ـ ٦٨٦ ـ ٦٨٧) من طبعة الفرغلي، و(ص٢٦٤ ـ ٢٦٥) من طبعة محمد أبو الفضل.

(٢) الدرة (ص٣٧).

(٣) انظر (ص١٥٥) من الدرة.

(٤) انظر (ص١٦)، وستجد بقية النماذج فيما نبهت عليه في الهوامش.

وصف المخطوط:

كتب المؤلف بعد البسملة الكلمات عموديًّا، والتزم ترتيب الدرة إلا ما ندر، وحالة المخطوط ليست جيدة بسبب وجود تآكل في الأطراف، وهو بخط المؤلف وموجود ضمن رسائل متفرقة ومقالات مختلفة برقم (٤٧٠٨).

* * * *

الرسالة العاشرة: فوائد لغوية منتقاة من كتاب: «الكنز المدفون والفُلْك المشحون»:

استخلص المؤلف غالب الفوائد اللغوية التي تتعلق بفقه اللغة كالمترادفات والأضداد والمثلثات، وما فيه لغتان، وما يهمز وما لا يهمز، وما فيه لغة فأكثر، والفرق بين المكسور والمفتوح أو المضموم والمفتوح وغير ذلك من كتابٍ جَمَع مختلف المعارف، وهو من كتب الأدب والمسامرات والمحاضرات يقال له: «الكنز المدفون والفُلْك المشحون»[١] وقد طبع قديمًا في بولاق سنة (١٢٨٨هـ)[٢] منسوبًا لجلال الدين السيوطي، والصحيح أنه ليس للسيوطي بل هو ليونس المالكي شرف الدين المتوفي سنة (٧٥٠هـ) وهو أحد تلاميذ الذهبي، وذلك لأدلة عديدة أَقْتِصِرُ هنا على بعضها:

---

(١) والمؤلف لم ينصَّ على اعتماده واستفادته من هذا الكتاب، لكنني بعد بحث كثير تبيَّن لي أنَّه المصدر الوحيد لهذه الرسالة.

(٢) وهي الطبعة التي اعتمدت عليها هنا في الإحالات، وبها بعض الأخطاء المطبعية والتصحيفات ممَّا جعل المؤلف يتابع الأصل في بعضها.

١- صرَّح باسمه عندما ذكر قصيدةً يمدح بها النبي عليه الصلاة والسلام كما في (ص١١٥) حيث قال: «الحمد لله، من كلام كاتبه جامع هذا الكتاب: ي و ن س ا ل م ا ل ك ي» واستخدم هنا الحروف المقطعة كما هو ظاهر.

٢- تصريحه باسم الحافظ الذهبي معبرًا عنه بقوله: «شيخنا» كما في (ص١٢٣) و(١٣٢).

٣- في (ص١٧٢) أخبر أنَّه حدَّثه شيخه بالحرم المكي سنة (٧٦٤هـ).

فالحاصل أنَّ المعلِّمي اختصر هذه الفوائد اللغوية من هذا الكتاب ولم يلتزم ترتيبه، وزاد عليه كما تجده في تفسير أسماء الخمر حيث إنَّه استدرك بعض التعليلات، وإن كان ترك بياضًا في بعضها وقد أكملتُها، وكذا نَظَمَ أسماء الجناس وأنواعه[1]، وسأذكر الكلمات هنا باختصار عازيًا لها برقم الصفحة ملتزمًا ترتيب الأصل المأخوذ منه:

١- الفرق بين اللدغ واللسع... (ص٣٧).

٢- أولاد البهائم (ص٤٠).

٣- لغات الأصبع (ص٤٢).

٤- لغات الأنملة (ص٤٢).

٥- الدائرة المحيطة بالقمر والمحيطة بالشمس (ص٤٢).

٦- كلمات التأوه (ص٤٢).

---

(١) يقال هنا ما قيل قبلُ في اختصار «درة الغواص»، فالمعلمي في انتقائه لهذه الفوائد ليس مقلدًا في كل ما ذكره، فالعهدة تلحق صاحب الأصل لا المخْتَصِر.

٧- لغات الشهد والرغوة... إلخ (ص٤٢).

٨- المثلثات ولغات الخاتم، وتنور، والحي والـلي، والفرق بين الأعيان والأضياف وغيرها (ص٤٢).

٩- لغات الأرز (ص٤٢).

١٠- لغات التراب (ص٤٤).

١١- الفرق بين بيض النمل وغيره (ص٦٧).

١٢- السمك لا رئة له... إلخ (ص٦٨).

١٣- تعريف بعض المصطلحات كالتقوى والتوكل... إلخ (ص٦٩).

١٤- الفرق بين الفِرية والمِرية (ص٧٠).

١٥- الحبة بالكسر والفتح (ص٧٠).

١٦- كلام النيسابوري في الفرق بين السخي والكريم، والبخيل واللئيم (ص٧٤).

١٧- أسماء الذئب (ص٨٢).

١٨- الفرق بين قسط وأقسط (ص٨٣).

١٩- أصوات البهائم (ص٨٩).

٢٠- حِكْمةٌ (ص٩١).

٢١- المقلة: شحمة العين... إلخ (ص٩٥).

٢٢- أسماء المطر (ص١٣١).

٢٣- تعريف المراء (ص١٣٢).

٢٤- الفرق بين جلس الإنسان وقعد الرجل... إلخ (ص١٣٢).

٢٥- الفأر كله مهموز... إلخ (ص١٤١).

٢٦- الفرق بين الظل والفيء (ص١٤١).

٢٧- الفرق بين السدىٰ والندىٰ (ص١٤٧).

٢٨- تعريف الشك واليقين (ص١٤٩).

٢٩- الفرق بين الأُف والتُّف (ص١٥٢).

٣٠- أسماء الذهب (ص١٥٣).

٣١- أسماء الهلال والقمر (ص١٥٩).

٣٢- المثلثات والمثنيات (ص١٦١).

٣٣- تعريف السمر (ص١٦٣).

٣٤- الأضداد (ص١٦٣).

٣٥- الفرق بين الفصم والقضم ... (ص١٦٤).

٣٦- تعريف الشك... (ص١٦٤).

٣٧- الظآبان (ص١٦٤).

٣٨- الفنيكان (ص١٦٥).

٣٩- أسماء الأسد (ص١٧١).

٤٠- أسماء القمر (ص١٧٧).

٤١- أسماء الخمر (ص١٨٠).

٤٢- أنواع الجناس غير منظومة (ص١٨٢).

وصف المخطوط:

الأصل كُتب بخط المؤلف، وقد بدأه بالبسملة ثم بقوله: فائدة، وهو في الكشكول الذي تقدم وصفه ويقع من (ص١٩) إلى (ص٢٧).

* * * *

الرسالة الحادية عشرة: مناظرة أدبية بين المعلِّمي والسنوسي:

في يوم من أيام عيد الفطر سنة (١٣٣٧هـ) جرت مذاكرة أدبية وشعرية بين المؤلف وبين الشاعر علي بن محمد بن يوسف السنوسي المتوفى سنة (١٣٦٣هـ) في مجلس مؤسس دولة الإدارسة ـ وقتئذٍ ـ في صبيا وعسير وهو محمد بن علي الإدريسي المتوفى سنة (١٣٤١هـ) إذْ كانت له عادة مع الشعراء والأدباء والخطباء حيث يهنئونه بالعيد، فكان السنوسي قد ألقى قصيدةً من بحر المديد تكررت تفعيلاتها أربع مرات، فاعترض المؤلف بأن المديد لا يستعمل إلا مجزوءًا، وأنَّ التربيع هو من صنيع المتأخرين، وأتى بالشواهد في هذا، ثم إنَّ المؤلف بعد هذا تصدَّى لنقد قصيدة السنوسي نقدًا فيه شيء من الشدة حيث عاب عليه تكرار والتزام لفظ (علي) و(ابن علي) في آخر كل بيت، ثم أطال في مسألة الفعل (عدا) من حيث معناه وتعدّيه بحرف الجرّ، وصارت بينه وبين السنوسي مكاتبات في هذه المسألة وطال النقاش بينهما وأدخلوا طرفًا ثالثًا وهو العلَّامة السيد صالح بن محسن الصيلمي، فكأنه رأى أن الحقَّ مع المعلِّمي، واعتذر له السنوسي في آخر المطاف بقصيدة بعثها إليه وطلب منه إصلاح خللها، فأجابه المعلِّمي بعشرة أبيات.

وهذا دليل على سعة صدورهما وسرعة قبولهما الحق، ورجوعهما إلى

الصواب إذا تبيَّن مع وجود موجب التنافس بينهما وطلب الحظوة لدى أمير المؤمنين الإدريسي ـ كما كان يُسمى في ذاك الوقت ـ.

وصف الأصل:

اعتمدت في إخراج هذه المذاكرة على ما نشره د/ عبد الله أبو داهش في مجلة عالم الكتب في العدد الثاني من المجلد الثاني عشر سنة (١٤١١هـ) من (ص١٨٣) إلى (ص٢٠٣)، وكان ـ كما ذكر في وصف المخطوط ـ اعتمد على نسخة خطية واحدة موجودة في قسم المخطوطات بمكتبة الحرم المكي، وهي بدون رقم، وبقلم المؤلف، وليس عليها تاريخ، وتقع في عشر صفحات إلى آخر ما قال[(١)].

وقد وقفت على نسخة خطية أخرى ناقصة تقع في المجموع رقم (٤٧٠٨) وهي بخط المؤلف، والنقصُ فيها كثير وبينها وبين المنشورة فروق يسيرة في تقديم بعض كلمات وتأخيرها، وزيادة بعض الأبيات والكلمات كما تجده في الهوامش.

العنوان:

ليس هناك عنوان للرسالة، واجتهدت بتسميتها (مناظرة أدبية بين المعلِّمي والشاعر الأديب محمد بن علي السنوسي)، ونشرها أبو داهش باسم (المعلِّمي والسنوسي في مجلس الإدريسي صُوَرٌ من المجالس الأدبية في تهامة).

* * * *

(١) لم أقف على هذه النسخة الخطية.

*** شرح بيت ومعناه:**

أحدُ الأدباء في زمن وبلد المؤلف ـ واسمه ثابت بن سعيد ـ، نظم بيتًا فيه تاريخ العام الذي قيل فيه هذا البيت بحساب الجُمَّل الواقع في قوله من الشطر الثاني:

* أزال عنك الهم والغم *

فالألف = ١، والزاء = ٧، والألف = ١، واللام= ٣٠، والعين= ٧٠، والنون= ٥٠، والكاف= ٢٠، والألف= ١، واللام= ٣٠، والهاء= ٥، والميم= ٤٠، والواو= ٦، والألف=١، واللام= ٣٠، والغين= ١٠٠٠، والميم= ٤٠.

والجميع يساوي ١٣٣٢، وهو تاريخ تلك السنة، وأنت تلاحظ أن الحرف المضعَّف يحُسب مرة واحدة كما في ميم (الهم والغم) وهذا من قواعد ذلك الفن، ويسمَّى هذا الحساب أيضًا بالتأريخ الشعري[1]، فبيَّن هنا المؤلف المحاسن اللفظية التي اتفقت لهذا الشاعر دون تكلّف ولا تعسف، وهي من جنس علم البديع.

ويضاف على ما ذكره المؤلف أنَّ الشاعر التزم بشروط التأريخ الشعري فقد أورد لفظة (التأريخ) وقدَّمها على حساب الجمل، وزاد الأمر توضيحًا مجيئُه بكلمة (العام) وكذلك ممَّا التزم بشروطه أنّه نظمه في بيت واحد، وهذا هو الأغلب في التأريخ الشعري، ويستحسن أن يكون في عجز البيت

---

(١) انظر: علم البديع لبكري شيخ أمين (ص١٨٣).

لا في صدره، وهذا ما فعله الشاعر هنا.

وصف المخطوط:

هـذا التقريـر يوجـد ضـمن الكـشكول الـذي تقـدم وصـفه، ويقـع في (ص١٥٣)، وهو بخط المؤلف، وأنهاه بقوله: «تمت» ولم يضع له عنوانًا.

* * * *

* أنظام لغوية:

نظم المؤلف أنظامًا مختلفة في مسائل عدة وهنا لدينا ثلاثة أنظام:

الأول: في الأسماء المؤنّثة السماعية، وقد أورد فيها الكلمات الواجبة التأنيث، والكلمات الجائزة في أربعة عشر بيتًا من الرجز، وقد رقَّم الكلمات بأرقام جعلها فوق كل كلمة فبلغت في القسم الأول ستين كلمة، وفي الثاني بلغت ست عشرة كلمة، والأبيات موجودة بالكشكول الذي سبق وصفه، وتقع في صفحة (٢٢٢) منه، وفيها ضرب وتصويب على بعض الكلمات.

الثاني: نظم جموع كلمة (عبد):

العبد: الإنسان حرًا كان أو رقيقًا، وكذلك المملوك، وقد ذكر له المجد في القاموس خمسة عشر جمعًا، وزاد عليه شارحه بما أوصلها إلى خمسة وعشرين، ونظمها هنا المؤلف بنظمين بلغت جموع (عبد) فيهما عشرين، والأمر في هذه الجموع كما قال العلاَّمة محمد الفاسي فيما نقله عنه تلميذه الزبيدي في التاج (٨/ ٣٣٠): «وللنظر مَجَالٌ في بعض الألفاظ: هل هي جموع لعبد أو جموع لبعض جموعه كأعابد ومعابد» اهـ.

فهذه الألفاظ فيها ما هو عزيز وقليل جدًّا كعبيد، وفيها ما هو اسم جمع كمعبدة، ومن أراد التوسع فعليه بالتاج للزبيدي (٨/ ٣٢٧) وقد أفاد أنَّ ابن مالك جمع بعض هذه الألفاظ في قوله:

عباد عبيد جمع عبد وأعبُدٌ	أعابد مَعْبوداء مَعْبدة عُبُدْ
كذلك عُبْدان وعِبْدانٌ اثْبِتَنْ	كذاكَ العِبِدَّى وامددِ انْ شئتَ أنْ تمَدْ

واستدرك عليه الجلال السيوطي في أول شرحه لعقود الجمان فقال:

وقد زيد أعباد عُبُودٌ عِبِدَّةٌ	وخَفِّفْ بفتحٍ والعِبِدّان إنْ تشدْ
وأعبدة عبدون ثُمَّت بعدها	عبيدون معبودىٰ بقصر فَخُذْ تَسُدْ

وزاد الشيخ سيِّدي المهدي الفاسي شارح الدلائل قوله:

وما نَدُسًا وازىٰ كذاك معابد	بذين تفي عشرين واثنين إنْ تَعُدْ

قال شيخ الزبيدي محمد الفاسي: «وأجْمَعُ ما رَأَيتُ في ذلك لبعض الفضلاء في أبيات:

جموع عَبْدٍ عُبُود أعبُد عُبُد	أَعابِدٌ عَبُدٌ عَبْدون عُبْدان
عُبْدٌ عِبِدَّىٰ ومعبودا ومدّهما	عِبِدَّة عُبَّدٌ عُبَّاد عِبْدان
عَبِيدٌ اعْبِدة عَبَّاد مَعْبَدة	معابد وعبيدون العِبِدَّان

وأبيات المؤلف موجودة بالكشكول الذي تقدم وصفه، وتقع في (٤٠) منه، وهي بخطه وقد ختمها باسمه مع توقيعه، ممَّا يؤكد أنها له إذْ هي عادته في نسبة الشيء إليه، وقد وضع فوق كل كلمة رقمًا.

الثالث: جموع (شيخ):

ذكر المجد الفيروزآبادي في قاموسه المحيط كلمة (شيخ) وأورد في جمعها إحدى عشرة لفظةً، جمعها الشيخ المعلِّمي رحمه الله في أربعة أبيات من وزن الرجز.

وفي هذه الجموع خلاف ستأتي الإشارة إليه باختصار، واعلم أنَّ أول مَن نظم جموع (شيخ) هو الإمام ابن مالك صاحب الألفية، المتوفى سنة (٦٧٢هـ) في كتابه نظم الفوائد[1] حيث قال (ص ٦٥): فَصْل في جمع شيخ:

شَـيخٌ شُـيُوخٌ ومَـشْيُوخاءُ مَـشْيَخةٌ   شِيَخةٌ شِيْخَةٌ شِيخان أَشْيَاخُ اهـ.

فهذه سبعة جموع.

وممن نظم جمع (شيخ) أيضًا العلامة أحمد السجاعي المتوفى سنة (١١٩٧هـ) صاحب الحواشي ومنها حاشيته على شرح القطر لابن هشام الأنصاري حيث قال فيها (ص٢): «وللشيخ جموع ذكرها في المختار، وقد نظمتها فقلتُ:

مـشايخُ مَـشْيُوخاء مَـشْيَخةٌ كـذا   شُـيُوخٌ وأَشْـياخٌ وشِـيخانُ فـاعلما

ومَـعْ شِـيخةٍ جَمْـعٌ لـشيخٍ وصُـغِّرا   بضمٍّ وكسرٍ في شـييخ لتفهما» اهـ

فهذه أيضًا سبعة جموع كما في مختار الصحاح (ص ٣٥٢).

---

(١) نشر الكتاب في مجلة جامعة أم القرى السنة الأولى العدد الثاني عام ١٤٠٩هـ، بتحقيق د/ سليمان العايد.

واتفق هنا السجاعي وصاحب المختار مع ابن مالك في الجموع ما عدا لفظة (مشايخ) فإن ابن مالك لم يذكرها، ولفظة (شِيخة) بوزن صِبْية فإنَّ ابن مالك ذكرها، ولم يذكراها.

واعلم أنَّ بعض هذه الجموع قياسي كشُيوخ ـ بضمِّ الشين ـ وأشياخ كبيت وأبيات، وبعضها الآخر ليس قياسًا، بل ربَّما أنكره بعض الأئمة كما جاء في مشايخ فإنه قيل فيه: إنه جمع الجمع، وابن دريد والقزاز أنكراه، وكذا مشيوخاء فإنه من الأوزان النادرة القليلة فهو بوزن (مفعولاء) ولم يأتِ منه إلا معلوجاء، ومعبوداء، ومعيوراء، ومسلوماء، ومشيوخاء، ومتيوساء[1].

هذا وقد استدرك الزبيدي في التاج (٢/ ٢٦٥)، وفي كتابه التكملة (٢/ ١١٣) على صاحب القاموس جمعًا غير ما ذكره وهو (أشاييخ) وقال إنه جمع أشياخ، وأشياخ جمع شيخ وهذا مثل أناييب وأنياب وناب.

فتصير الجموع حينئذٍ اثني عشر جمعًا، وأفاد الزبيدي أيضًا أنَّ لفظة (مَشْيخة) تضبط بكسر الميم وفتحها مع سكون الشين وفتح الياء وهذا مذكور في نظم الشيخ المعلِّمي لكنَّ الغريب أنه زاد على هذا أنَّ الياء قد تُضم، و هذا نقله عن اللحياني في نوادره، إذْ قال الزبيدي: «والمشيخة في جموعه ضبطه اللحياني في نوارده بالوجهين: فتح الميم وكسرها وسكون الشين وفتح التحتية وضمّها». اهـ[2].

---

(١) انظر كتاب ليس في كلام العرب لابن خالويه ص(٣٣٠)، والتاج للزبيدي (٢/ ٧٥، ٢٦٥).

(٢) انظر التكملة للزبيدي (٢/ ١١٣) والتاج له (٢/ ٢٦٥).

وعلى هذا يصلح أن يكمل به الجمع الثالث عشر، ولعل اختلاف العلماء في عدِّ جموع شيخ يرجع إلى أنَّ بعض الجموع يندرج تحت بعض فمثلًا: (شُيُوخ) بضمتين على القياس قيل فيه: (شِيوخ) بكسر الشين لمناسبة الياء كما حصل في بيوت وبابه وهي لغة لبعض العرب وقرئ بها في القرآن فمنهم مَنْ جعلها لفظةً واحدة، وكذلك (مشيخاء) قال الزبيدي في التاج (٢/ ٢٦٥): بحذف الواو منها ولم يذكره ابن منظور.اهـ. ولعل عدم ذكره لها أنَّ العرب حذفت منها الواو تخفيفًا فإنَّ أصلها: (مشيوخاء) على وزن مفعولاء وهو جمع من جموع (شيخ) كما تراه في النظم، ويؤيّد هذا أنَّ الصغاني في التكملة والذيل والصلة على الصحاح (٢/ ١٥٥) جَعَلهما جمعًا واحدًا فقال: «والمشْيُخَاء: المشيوخاء». اهـ.

وكذلك يمكن أن يقال في: (مَشْيخة) بفتح الميم وسكون الشين، و(مِشْيخة) ـ بكسر الميم وسكون الشين ـ أنهما لغتان في هذا الوزن، وليسا جمعين مختلفين لكلمة (شيخ). والله تعالى أعلم وأحكم.

والأبيات موجودة بالكشكول الذي تقدم وصفه، وتقع في (ص٣٨) منه، وقد كتبها المؤلف بخطه وشكل الكلمات ثم ختمها باسمه وتوقيعه.

* * * *

القسم الثالث: (الرسائل العروضية):

الرسالة الثانية عشرة: مختصر متن الكافي في العروض والقوافي:

أَلَّف أحمد بن عباد بن شعيب القنائي ثم القاهري المعروف بالخواص المتوفى سنة (٨٥٨هـ) كتابًا في العروض أسماه بالكافي في علمي العروض

والقوافي، وهو متن متين شرحه العلَّامة محمد الدمنهوري المصري الشافعي المتوفى سنة (١٢٨٨هـ) بشرحين: كبير وسماه الإرشاد الشافي، وصغير وسماه المختصر الشافي.

وقد لخَّص المؤلف من الشرح الصغير مع متن الكافي هذه الرسالة المفيدة، وأضاف إليها إضافات مثل أبيات الصفي الحلّي في بحور الشعر، وكنظم حروف القافية، وكبيتي الحلي في حركات القافية، وكبيتيْ أقسام القافية الخمسة.

وربما تصرّف في المتن وصوّب بما ينبه عليه المحشي أحيانًا كعنوان الباب الثاني حيث في الأصل: «الباب الثاني في أسماء البحور وأعاريضها وأضربها»، وغَيَّرها إلى «الباب الثاني في البحور وموازنها وعروضها»، وكما في تعريف الردف قال هو: حرف لين قبل الروي، وفي الأصل: «هو حرف مدٍّ قبل الروي» وغيَّرها بناءً على تنبيه الدمنهوري، وغير ذلك ممَّا تجده في الهامش.

الأصل المخطوط:

المخطوط كُتب بخط المؤلف وهو خط نسخي جميل، استخدم فيه المدادين الأحمر والأسود، كتب على أول صفحة العنوان: (متن الكافي في العروض والقوافي للعلامة أبي العباس أحمد بن شعيب القنائي الشافعي مشوبًا ببعض تقريراتٍ مِنْ شرحه المختصر الشافي لشيخ المشايخ السيد محمد الدمنهوري رحمهما الله تعالى، وأسقطت منه غالب الشواهد ليكون أحث على حفظه وأبحث على دقائقه والله الموفق).

وقد كتب هذه العبارة بشكل هرمي مقلوب يشبه رقم (٧) ثم كَتَبَ تحتها هذين البيتين وصدَّرها بقوله «كاتبُهُ:

ولكـــن لي نفـــسٌ عـــصام أبيـــة	عـن الـذل تـأبى أن تـضام وتظلـما
فإنْ تظلموني كنت لا شك ظالمًا	وإن تكرموني كنت لا شك أكرما»

والمخطوط ليس عليه تاريخ نسخ، ويقع في الكشكول الذي تقدم وصفه من (ص٩) إلى (ص١٦). وقد عَنْونتُ له بـ (مختصر متن الكافي في العروض والقوافي).

* نظم بحور العروض:

نظم المؤلف رحمه الله بحور العروض ـ وهي ستة عشر بحرًا ـ في خمسة أبيات، وقد وضع بعد كل بيت دائرة من دوائر العروض الخمسة، وهذه الأبيات ضرب من ضروب تسهيل المسائل العلمية وضبطها، وقد نظم هذه البحور كثير من العلماء منهم الحِلّي كما في ديوانه (ص٦٢١)، وهذه الأبيات ثابتةٌ للناظم فهي مكتوبة بخطه، وعليها ضرب في بعض الكلمات وإبدالها بأخرى، وتقع في ذلك الكشكول (ص١٥٤) منه.

* * * *

هذا وفي الختام أسأل الله أن يتقبل مني جهدي وطاقتي، وأن يغفر لي إفراطي وتفريطي، وأن يكون هذا العمل مقبولا لدى كل منصف متواضع صاحب عين راضية، يقبل الحق وينصح الخلق، لا يطلب الزلّات ولا يلتمس العثرات، يقيس الأمور بميزان العدل، فهو أقرب للتقوى،

وأسأله ـ جل وعلا ـ أنْ يرفع قَدرْ كلِّ مَنْ أبدى لي ملاحظةً أو تصويبًا أو قدَّم لي عونًا أو رأيًا وأرجو من العليم الخبير أن يجعل لي أجرين إن أصبت، وأجرًا واحدًا إنْ أخطأت، والخطأ نعت الإنسان، وصلى الله وسلم وبارك على أشرف أنبيائه ورسوله سيدنا محمد وعلى آله وصحبه وأزواجه إلى يوم يبعثون.

وكتب

أبو صفوان أسامة بن مُسلَّم الحازمي

في مكة المكرمة صانها الله من كل سوء

٢٢/ ٥/ ١٤٣٢هـ



نماذج من النُّسخ الخطية



رسالة للشيخ رحمه الله في
النحو اسمها
(اللطيفة البكرية والنتيجة
الفكرية في المهمات النحوية)

اللطيفة البكرية والنتيجة الفكرية في المهمات النحوية جمع الحقير الفقير الى ربه
الغني القدير عبد الرحمن بن يحيى بن علي العلمي غفر الله تعالى له ولوالديه
ولجميع المسلمين
آمين

اعلم ان
[illegible]
[illegible]
[illegible]
من الهمع للسيوطي وشرح الكافية للرضي وحاشيتي الصبان والخضري على
شرحي الالفية ورسالة للسيد احمد دحلان في المبنيات افاض الله على الجميع
سحائب كرمه وعميم جوده فمن توهم خللا فليتثبت ويطالع
الكتب المذكورة ومصادرها فان وجد التصريح بما قلنا او الايماء اليه والا فلينظر
منصفا الاستيعاب فلعله يجد ان شاء الله تعالى لذلك وجها والا نقلا يخالفه
او الاجماع على بطلانه عالما ان الفكر قد يسهو والبراع قد يطغو وصلى الله
على سيدنا محمد وعلى اخوانه من النبيين والملائكة المخصوصين بالعصمة
عن كل عيب ووصمة وعلى آله وذريته واتباعه وانصاره وصحابته
والحمد لله رب العالمين

صفحة العنوان من «اللطيفة البكرية»

كأس لأن السكون مختص بالفعل والكسر بالاسم وإنما تخلص عن الشيء بمقابله ولعدم التباسها بحركة الإعراب إذ لا يكون هناك إلا مع التنوين والجر والإضافة وأسباب الضم الاتباع كمنذ والتعويض إذا حذف من الكلمة عضو معربة كالغايات وحمل عليها المنادى وحيث لأن ظلا حيث غاية في اللطف وكالواو في نظير الكلمة ...... والأصل في البناء ولكون السكون أصلا في البناء لا يسئل عن سببه وإنما يسئل عن عن سبب البناء في الاسم والمضارع أو عن سبب الحركة حيث كانت وعن سبب كونها فتحة أو كسرة أو ضمة فتحولها حركة إلا لالتقاء الساكنين بالفتحة للخفة وحيث لشبهها الحرف لا مقارنها المضاف إليه وكالحركة لأن لها أصلا في الإعراب وكالكسر لأن الكسر عوضا عما لزمها في الإعراب وكالماضي حركة لاشباهه المعرب وكانت فتحة لخفته في حركته إذ الكسر لا يأتي في الفعل والضم أصلا للإعراب ...... الجماعة

باب الممنوع

النوع الثاني من الاسم هو ما كان متمكنا في الاسمية غير أمكن بأن ذا أشبه الفعل كمنع من الصرف وتحقيق شبهه أن في الفعل علتين فرعيتين وهما اشتقاقه من المصدر وهي اللفظية واحتياجه إلى الاسم وهي المعنوية والمشتق فرع المشتق منه والمحتاج فرع المحتاج إليه فإذا احتوى الاسم على مثل ذلك فقد شابه الفعل فمنع فرعا مما يمنع من الفعل من الخفض والتنوين والعلل المعنوية

أربع

(الواو في هو ولكون البنا أصلا في ... والفعل لا يسئل عن سببه صح)

(والغايات صح)

(المحتاج إليه)

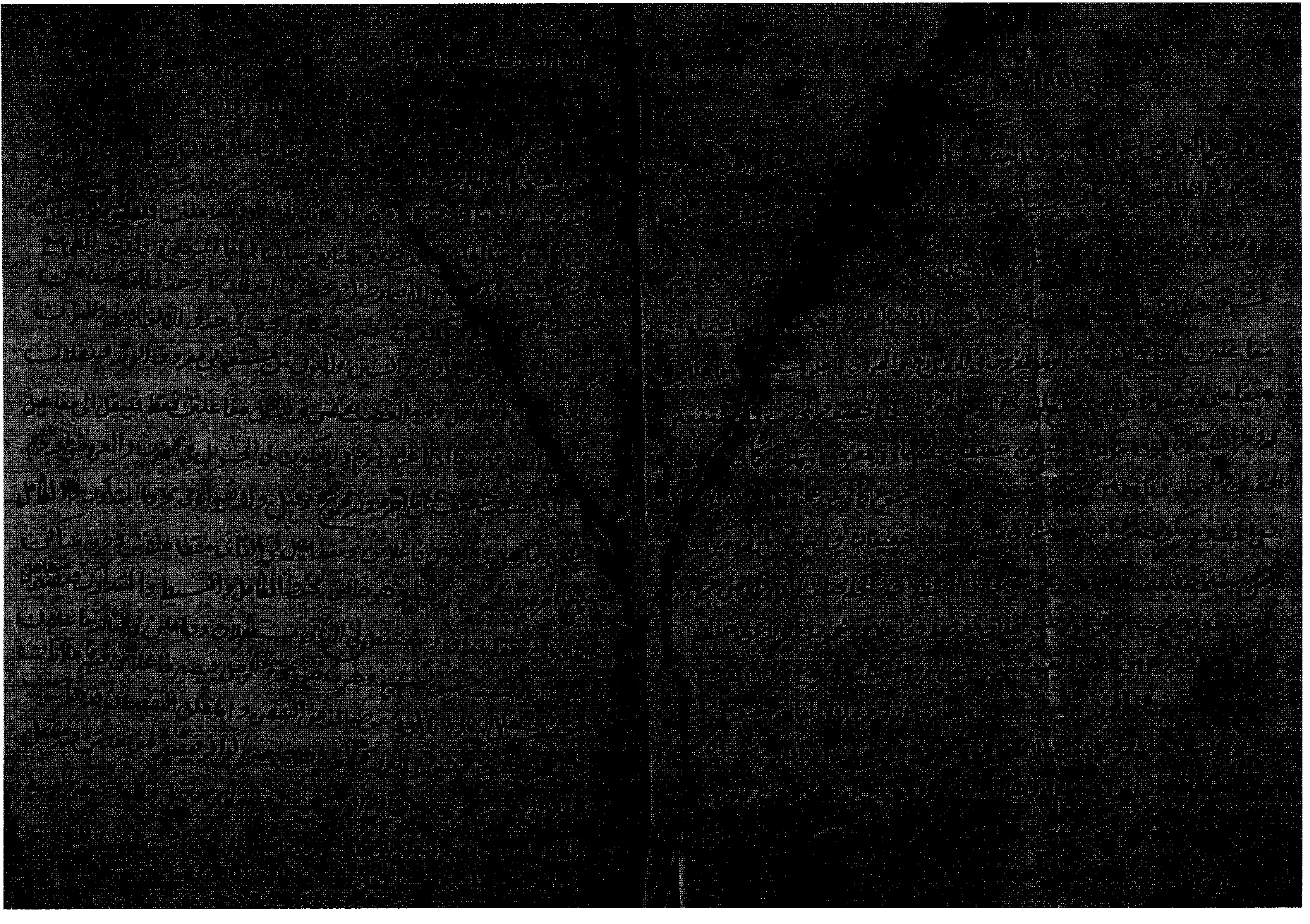
صفحة العنوان من «حقائق في النحو مستقربة»

الورقة الأولى من «حقائق في النحو مستقربة»

نظم قواعد الإعراب الصغرى

نموذج من «مختصر شرح ابن جماعة على القواعد الصغرى»

فوائد في اللغة



نموذج من مختصر متن الكافي

نموذج من مختصر متن الكافي

